الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني: رواتب ومعيشة المواطنين أولوية هذه المرحلة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/09/17
No. : 7842

"غياب للديمقراطية وقمع للكرد"

تقرير البرلمان الاوروبي حول تركيا

-قلق بالغ إزاء المسألة الكردية، وضرورة تسويتها سلميا
-قلق بالغ إزاء القمع الشديد والمتفاقم ضد المجتمع الكردي
-قلق بالغ إزاء التدخل في شمال سوريا و الوجود العسكري المستمر على الأراضي العراقية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني: رواتب ومعيشة المواطنين أولوية هذه المرحلة
- وحدة كردية واجتماعات صريحة وجادة وإيجابية في بغداد
- واشنطن ترحب بمحادثات أربيل وبغداد لحل خلافاتهما المالية
- 142، 120، 226، 134..ارقام قوائم الاتحاد الوطني لانتخابات مجالس المحافظات
- باحث سياسي: المطامع السياسية هي السبب الرئيسي للمشاكل في كركوك
- رئيس الجمهورية : أهمية العلاقات التي تجمع العراق والمملكة المتحدة
- السيدة الأولى تستقبل الأميرة بسمة بنت طلال في السليمانية
- جامعة جورجتاون بقطر تناقش تداعيات غزو العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- تقرير البرلمان الاوروبي عن تركيا 2022 :

-غياب الديمقراطية وانتهاكات لسيادة القانون وحقوق الإنسان

-تركيا أصبحت واحدة من المسارح العالمية للممارسات الاستبدادية

-قلق بالغ إزاء المسألة الكردية، التوصل إلى تسوية سلمية لها

-قلق بالغ إزاء القمع الشديد والمتفاقم ضد المجتمع الكردي

-ادانة التدخلات العسكرية التركية في سوريا واحتلالها

-قلق بالغ إزاء الضربات الجوية التركية في شمال سوريا والعراق

-قلق بالغ إزاء الوجود العسكري المستمر على الأراضي العراقية

- محضر ابرز كلمات اعضاء البرلمان الاوروبي حول تقرير تركيا 2022
- د. محمد نور الدين: الأوروبيون يخيبون تركيا
- تقرير البرلمان الاوروبي ..انقرة ترفض و أردوغان يلوح بالابتعاد

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- تـوازن القـوى
- واشنطن وتقليص الدور في الشرق الأوسط.. هل بات هو الحقيقة؟
- حالة الردع غير المؤكدة في منطقة الخليج

العدد: 7842... 17-09-2023

الاتحاد الوطني: رواتب ومعيشة المواطنين أولوية هذه المرحلة

عقد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم السبت ٢٠٢٣/٩/١٦ في دباشان، بإشراف بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني.

وبحث الاجتماع بالتفصيل آخر المستجدات في كوردستان والعراق والمنطقة، وخاصة مسألة رواتب ومعيشة مواطني كوردستان، وآخر مساعي وفد حكومة اقليم كوردستان في زيارته لبغداد ولقاءاته مع الحكومة الاتحادية والأطراف السياسية العراقية.

وتوقف المكتب السياسي عند هذه المسألة، مؤكدا أن أولوية هذه المرحلة يجب أن تكون رواتب ومعيشة المواطنين، ومن الضروري أن ينصب دور وجهود الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم وبغداد بهذا الاتجاه.

وفي محور آخر من الاجتماع، تم التطرق الى زيارة وفد الاتحاد الوطني برئاسة الرئيس بافل جلال طالباني الى الجمهورية الاسلامية الايرانية، حيث وصف الاجتماع تلك الزيارة والعلاقات الاقليمية والدولية للاتحاد الوطني بالايجابية والبناءة، خدمة لمصلحة كوردستان والعراق.

كما تناول اجتماع المكتب السياسي آخر الاستعدادات لعقد المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني الكوردستاني، مشددا على المصادقة على الاجراءات المتبعة لعقد مؤتمر اتحادي ناجح في ٢٠٢٣/٩/٢٧.

وحدة كردية واجتماعات صريحة وجادة وإيجابية في بغداد

بانوراما زيارة وفد حكومة الاقليم الى بغداد.. حل المشكلات وضمان الرواتب

انعكست وحدة الكورد على الصعيد الحكومي والحزبي في بغداد، ايجابا على مسألة الميزانية ومعيشة المواطنين والدفاع عنها باعتبار هذه المسائل جزءا من القضايا الوطنية،فقد أجرى وفد رفيع المستوى من حكومة اقليم كوردستان زيارة الى العاصمة بغداد، يوم الخميس ٢٠٢٣/٩/١٤، للتباحث مع الحكومة الاتحادية حول حصة اقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية ولاسيما رواتب الموظفين.

وضم الوفد كلا من: مسرور بارزاني رئيس حكومة اقليم كوردستان وقوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم وآوات شيخ جناب وزير المالية وريبر أحمد وزير الداخلية وأوميد صباح رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء ود. آمانج رحيم سكرتير مجلس الوزراء.

حل جذري للمشكلات

استهل وفد حكومة اقليم كوردستان لقاءاته في بغداد، بالاجتماع مع رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي، فقد «جرى خلال اللقاء، التأكيد على ضرورة إيجاد حل للمشاكل القانونية والمالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وفقاً للدستور والقانون».

وأكد رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، وفق بيان مكتبه «أن نهج الحكومة الحالية يعتمد مبدأ العمل نحو ترسيخ الاستقرار الدائم بعيداً عن الخلافات، مشدداً على جدية الحكومة في إيجاد حلول جذرية للتعامل مع إقليم كردستان، وأشار إلى أن الحكومة عملت، ولاتزال، على ضمان عدم تأثر متطلبات العيش الكريم للمواطنين العراقيين، وبضمنهم مواطنو الإقليم، بأية إشكالات قانونية أو إدارية».

الإسراع بصرف رواتب موظفي إقليم كوردستان

من ثم التقى الوفد في قصر بغداد، رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد،وجاء في بيان للمكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية حول اللقاء ما يأتي:

«استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الخميس ١٤ أيلول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني والوفد المرافق له الذي ضم نائب رئيس حكومة الإقليم قوباد طالباني، ووزيري داخلية ومالية الإقليم ريبر أحمد وآوات شيخ جناب، ورئيس ديوان حكومة الإقليم د.أوميد صباح وعدداً آخر من المسؤولين الحكوميين.

وجرى، خلال اللقاء، تداول موضوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، حيث أعرب السيد الرئيس عن ثقته بحرص الجانبين على حل جميع القضايا العالقة وفق الدستور والقانون وبما يرسخ الأمن والاستقرار في البلاد.

وأكد رئيس الجمهورية دعمه لوفد حكومة الإقليم كفريق مشترك وموحد، مشددا على ضرورة بذل الجهود من كافة الأطراف الحكومية والسياسية للإسراع بصرف رواتب موظفي إقليم كوردستان.

وأشار فخامته إلى ضرورة تجاوز المشاكل والأزمات الحاصلة في محافظة كركوك والتمسك بتنفيذ القرارات المتعلقة بالتغييرات الإدارية فيها وحسب الاتفاق السياسي الذي تم خلال اجتماع ائتلاف إدارة الدولة مؤخرا.

بدوره، أكد رئيس حكومة إقليم كوردستان أهمية الدور الدستوري لرئاسة الجمهورية والجهود التي يبذلها فخامة الرئيس في تقريب وجهات النظر بين رؤساء الكتل السياسية من أجل الإسراع في صرف رواتب موظفي الإقليم أسوة بموظفي الحكومة الاتحادية.

كما دعا مسرور بارزاني إلى حل مشكلة الاستحقاقات المالية للإقليم ورواتب الموظفين حلاً جذريا من خلال تعديل قانون الموازنة، وضرورة إيجاد حل آني لصرف رواتب موظفي إقليم كوردستان من قبل مجلس الوزراء، معربا عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية لحرصه واهتمامه بهذا الشأن».

حل المشكلات وتأمين رواتب الموظفين

واستقبل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، الخميس، وفد حكومة اقليم كوردستان الذي يضم مسرور بارزاني رئيس حكومة الاقليم، ونائب رئيس حكومة الإقليم قوباد طالباني، والوفد المرافق لهما.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئيس مجلس النواب، فقد «بحث اللقاء الأوضاع السياسية في البلاد، والمشاكل المالية والقانونية العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والتأكيد على ضرورة حلها وتأمين رواتب الموظفين في أنحاء البلاد كافة».

القيادات العراقية تؤكد دعمها لحل المشكلات مع اقليم كوردستان

وفي إطار لقاءاته واجتماعاته في بغداد، عقد وفد حكومة اقليم كوردستان لقاءات منفصلة مع كبار القادة السياسين، وهم كل من: خميس الخنجر رئيس تحالف السيادة، إياد علاوي رئيس ائتلاف الوطنية، حيدر العبادي رئيس ائتلاف النصر، عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني، هادي العامري رئيس تحالف الفتح، نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون، فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي، وقيس الخزعلي الأمين العام لعصائب أهل الحق.

وقد تم التأكيد خلال جميع تلك اللقاءات على ضرورة السعي لحل المشكلات العالقة بين الاقليم وبغداد وضمان مستحقات مواطني كوردستان.

وبعد اجتماعه مع وفد الاقليم، دعا رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي، إلى عدم الإنحياز لمواطن عراقي على حساب آخر، وعدم التمييز بينهم وفق مناطق تواجدهم، مشدداً على وجوب عدم إخضاع المواطنين للمحاصصة السياسية.

وقال العبادي، في مؤتمر صحفي، إن الخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان «حول الوثيقة السياسية الموقع عليها من قبل الكتل السياسية التي شكلت الحكومة الحالية». وكشف أنه لم يوقّع على الوثيقة ولم يخوّل لذلك، ولديه اعتراضات كثيرة عليها، مبيناً أنهم «لم يشاركوا في الحكومة».

وتابع: توجد عدة مشاكل، الرئيسية منها هي الموازنة، وأعتقد أن هنالك حقوقاً للمواطنين في كل مكان، ونحن لا نميّز بين المواطن المتواجد في كوردستان، بدهوك أو السليمانية أو أربيل، أو ذاك المتواجد في البصرة والنجف والأنبار أو أي مكان آخر، فالمواطنون كلهم سواسية.

من جهته، أبدى رئيس تحالف الفتح هادي العامري استعداده للتعاون من أجل التوصل إلى حل جذري لمسألة رواتب مواطني الإقليم.

أما رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، فقد أعرب عن حرصه ودعمه الكامل، لحل جميع القضايا الخلافية من خلال الحوار.

بدوره أكد رئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، أن اللقاءات التي يجريها وفد حكومة إقليم كوردستان «ستنتهي بحلول ترضي الجميع»، مشيراً إلى عدم وجود «مشكلة مستعصية» بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان.

وعقب انتهاء اجتماعه مع الوفد، قال المالكي للقنوات الاعلامية: «ضمن استراتيجية العلاقة والشراكة الحقيقية بين كل مكونات الشعب العراقي والأمور المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، التي يهمنا أن يعيش شعبنا الكوردي في ظل حكومته كما يعيش كل الشعب العراقي في ظل الحكومة الاتحادية في وفاق ووئام وراحة، وأن يستفيد العراقيون من ثرواتهم».

وأضاف: «العراق بلد غني، ولا أعتقد أن هناك مشكلة مستعصية بين الحكومة والإقليم»، موضحاً أن الأمر «عملية مراجعة وتفاهمات ستنتهي كما هو جرى في الحديث بين الوفد وبين رئيس الوزراء والحكومة وبيننا وبينهم». وأكد أن اللقاءات «ستنتهي إلى حلول ترضي الجميع ضمن السياقات القانونية والدستورية».

وعما إذا كانت بغداد سترسل مبالغ لموظفي إقليم كوردستان، أجاب المالكي: «يبدو لي من خلال الاتفاق

الحاصل بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية، إن شاء الله سيتم ذلك». وذكر أن «الاتفاقات السياسية التي تجرى في العراق ستنفذ»، مشددا على أن «الدستور هو الضامن لإقليم كوردستان».

وفي هذا الصدد، أعرب فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي عن دعمه لأي جهود تُبذل من أجل حل المشاكل العالقة، ولا سيّما ما يتعلق بتأمين الحقوق المالية لمواطني إقليم كوردستان.

وختم الوفد لقاءاته في العاصمة العراقية بالاجتماع مع الكتل الكوردستانية في مجلس النواب العراقي.

قوباد طالباني: اجتماعات صريحة وجادة وإيجابية

هذا وبعد انتهاء اجتماعات وفد حكومة اقليم كوردستان في بغداد، أكد قوباد طالباني أن الاجتماعات كانت صريحة وجادة وإيجابية جدا.

وقال قوباد طالباني في تدوينة : «محادثات رئيس الحكومة وأنا ووفد الاقليم في بغداد مع السادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وقادة الأطراف السياسية، كانت صريحة وجادة وإيجابية جدا».

وأضاف نائب رئيس حكومة الاقليم: «نطمئن مواطني كوردستان، وخاصة متقاضي الرواتب، أننا لن نألو جهدا في سبيل حل مشكلة الميزانية والرواتب».

هذا وعبّر رئيس وزراء إقليم كوردستان مسرور بارزاني، عن تفاؤله بأن وفد حكومة الإقليم سيعود إلى كوردستان وبحوزته نتائج إيجابية لشعب إقليم كوردستان.

وقال مسرور بارزاني في تصريح للصحفيين «سيعقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعاً يوم الأحد المقبل، وسيناقش كافة القضايا التي بحثناها اليوم في اجتماعنا مع القوى السياسية لاتخاذ القرار النهائي بشأنها».

لايمكن ارسال المبلغ دفعة واحدة

الى ذلك اعلنت عضو في اللجنة المالية: « ان الوفد الكوردي طالب بارسال ٤ ترليونات و ٨٠٠ مليار دينار كحصة رواتب الاقليم للنصف الثاني من هذه السنة».

وقالت الدكتورة نرمين معروف عضو كتلة الاتحاد الوطني في اللجنة المالية النيابية خلال تصريح لـــ(PUKMEDIA): « طالب وفد الاقليم ارسال حصة اقليم كوردستان للاشهر (٧-٨-٩-١٠-١١-١٢) من العام الحالي خلال اجتماعه مع الرئاسات الثلاث والاطراف السياسية العراقية والتي تبلغ ٤ ترليونات و ٨٠٠ مليار دينار بواقع ٨٠٠ مليار دينار شهريا».

واضافت الدكتورة نرمين معروف: « تعهد وفد حكومة الاقليم وممثلو الاطراف السياسية ان تخصيص هذه المبالغ ستوظف لرواتب الموظفين في حال وافقت الحكومة الاتحادية على ارسالها، وستوزع رواتب الاشهر (٧-٨-٩) التي تأخرت كثيرا، وتوزع رواتب الاشهر الباقية في موعدها المحدد».

وبينت عضو اللجنة المالية: « عند موافقة مجلس الوزراء الاتحادي على ارسال هذا المبلغ للاقليم، لايمكن ارساله دفعة واحدة حيث يمكن تغطية ما تستوجبه رواتب الاشهر الماضية كي لا تتأخر اكثر من اللازم، ثم ترسل وزارة المالية الاتحادية حصة الاشهر اللاحقة».

واشنطن ترحب بمحادثات أربيل وبغداد لحل خلافاتهما المالية

أبدت وزارة الخارجية الأمريكية، الجمعة، ترحيبها بالمباحثات التي بدأتها أربيل وبغداد لحل خلافاتها المالية.

وقالت في بيان إنها ترحب باستمرار المباحثات بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية في بغداد، داعية المسؤولين في حكومتي الإقليم والمركز إلى حل المشاكل المتعلقة بالموازنة، استنادا الى الدستور، وبما يصب في مصلحة العراقيين جميعا.

وكشف عضو مجلس النواب العراقي جمال كوجر، في وقت سابق من الجمعة، أن "مقترحين اثنين قدما خلال اجتماع وفد حكومة الإقليم ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لحل أزمة الرواتب"، مبينا أن "أولهما ينص على إرسال بغداد مبلغ ٨٠٠ مليار دينار شهريا إلى إقليم كردستان وحتى نهاية العام الجاري".

وأضاف أن "المقترح الثاني يتمثل في الاستمرار في إرسال تلك المبالغ خلال العام ٢٠٢٤، لحين التوصل إلى حلول للمشاكل الاقتصادية والقانونية بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية".

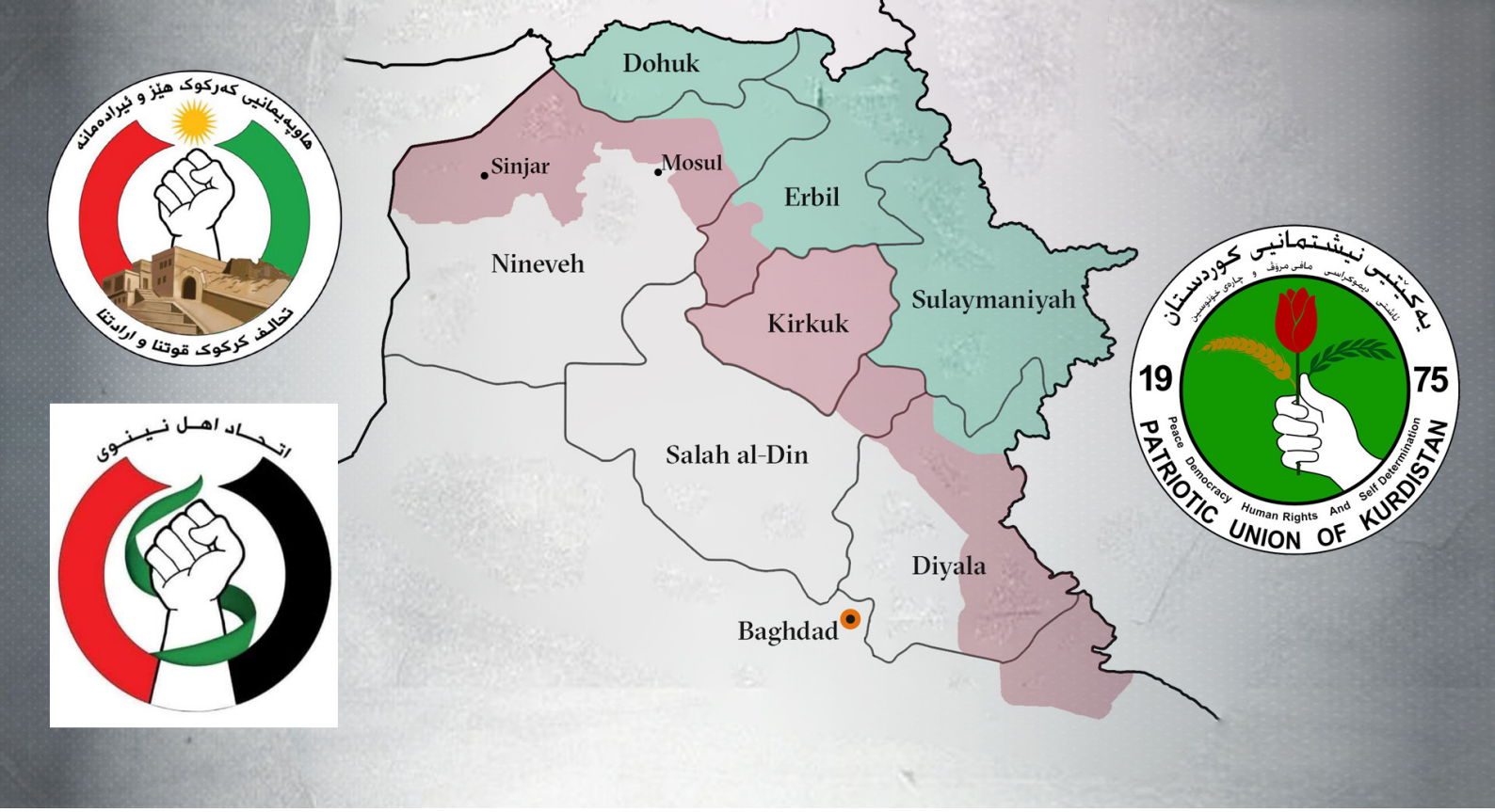

(142، 120، 226، 134)..
ارقام قوائم الاتحاد الوطني لانتخابات مجالس

اجرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مساء السبت ٢٠٢٣/٩/١٦، في فندق المنصور ميليا، قرعة ارقام التحالفات والاحزاب والمرشحين الافراد المشاركين في انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم المقرر إجراؤها في ١٨ كانون الاول ٢٠٢٣، بحضور ممثلي الأحزاب والتحالفات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

هذا وحصلت قائمة (تحالف كركوك قوتنا وإرادتنا) التي تضم الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الشيوعي، على الرقم (١٤٢) لخوض الانتخابات في محافظة كركوك.

فيما تخوض قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في محافظة ديالى، انتخابات مجلس المحافظة بالرقم (١٢٠).

وفي محافظة نينوى يخوض الاتحاد الوطني انتخابات مجلس المحافظة ضمن تحالف (اتحاد أهل نينوى)، الذي حصل على الرقم (١٣٤) في القرعة.

أما في محافظة صلاح الدين، فإن الاتحاد الوطني يخوض انتخابات مجلس المحافظة ضمن تحالف (الجماهير الوطنية)، وقد حصلت قائمة التحالف على الرقم (٢٢٦).

وكانت المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات جمانة الغلاي، قد صرحت أن «مفوضية الانتخابات تجري اليوم الساعة الرابعة مساء قرعة ارقام المرشحين لمنحهم ارقاما انتخابية للمشاركة في العملية الانتخابية».

هذا ومن المقرر أن تجري انتخابات مجالس المحافظات يوم ٢٠٢٣/١٢/١٨، في ١٥ محافظة عراقية، ماعدا محافظات اقليم كوردستان.

ويشارك الاتحاد الوطني الكوردستاني في الانتخابات بمحافظة كركوك، في إطار تحالف مع الحزب الشيوعي باسم (تحالف كركوك قوتنا وإرادتنا)، والذي تم إعلانه يوم ٢٠٢٣/٨/٥، كأول تحالف كوردي لانتخابات مجلس محافظة كركوك بغية عدم تشتت أصوات الكورد في كركوك والمناطق المتنازع عليها.

باحث سياسي: المطامع السياسية هي السبب الرئيسي للمشاكل في كركوك

اكد الباحث في السياسات الاستراتيجية كاظم ياور، انه يجب أن تكون حقوق كافة المكونات في محافظة كركوك مصانة من قبل جميع الاطراف وان المشاكل السياسية في كركوك كانت تحتاج إلى إدارة لحلها على مراحل متعددة.

وقال ياور خلال مشاركته في برنامج (حوارات) الذي يبث على قناة (المسرى): إن "التعايش السلمي الذي كان عليه اجدادنا القدماء ربما كان مصدر قوة لكل المنطقة وليس للشعب العراقي فقط، لان هذا الامر كان موجودا في تاريخنا ومتجذر في قلوبنا".

واضاف ياور، ان "الدول والمحافظات في العالم تعتمد اليوم في الإدارة على السياسة والأحزاب السياسية وان جزءا كبيرا من الشعب العراقي وفي كركوك خاصة يريد ان ترحل جميع الاحزاب من كركوك، مشيرا الى ان هذا الامر اصبح من الخيال، لان جميع الدول في العالم فيها احزاب وفيها دساتير وقوانين وانظمة وشعوب ومكونات تعيش فيما بينها".

وبصدد حقوق المكونات، اوضح ياور، انه "يجب أن تكون حقوق كافة المكونات مصانة من قبل الجميع وان اختلاف وجهات النظر في السياسة امر واقع حتى في داخل مكون واحد".

وشدد الباحث في السياسات الاستراتيجية كاظم ياور ياور عاى انه "لا بد من حوار وطني لحل المشاكل في مدينة كركوك وكان من واجبات الحكومة الاتحادية بشان السلطة والادارة تاسيس خليط من ابناء كركوك سواء في الشرطة او الجيش، مبينا ان المشاكل السياسية في كركوك كانت تحتاج إلى إدارة تستطيع ان تستجيب لكيفية حل المشاكل بين المكونات بمراحل متعددة وليس بقفزة واحدة".

وبشان سبب الخلافات السياسية في كركوك، اضاف ياور، ان "المطامع السياسية هي السبب الرئيسي لما نحن عليه الآن في كركوك".

وحول الظلم والغبن اللذين لحقا بفلاحي ومواطني كركوك، اوضح ياور، انه "هناك فلاحين تضرروا اكثر من ٣٠ عاما ابان العهد السابق، الا ان مسالة اراضي الفلاحين تجلب لكركوك المشاكل حاليا اكثر فاكثر ويمكن تأجيل حل مسألة الأراضي في كركوك ولكن تاجيل مقابل تعويض مادي مرحلي من قبل الحكومة الاتحادية كاجور تقويمية لسنوات قادمة لاصحاب الاراضي، الا ان المشكلة تكمن في ان هناك ممثلين في محافظة كركوك وفي الحكومة الاتحادية لا يبادرون باي حلول للمشاكل في كركوك".

وقال ياور: ان "الحكومة الاتحادية يجب ان تتحمل مسؤولياتها تجاه كركوك وحل المشاكل فيها ولا بد ان يكون هناك خيار اخر اذا لم تستطع الحكومة حل المشاكل في كركوك".

المسرى

رئيس الجمهورية : أهمية العلاقات التي تجمع العراق والمملكة المتحدة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٤ أيلول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، عمدة مقاطعة لامبث في لندن السيد سرباز البرزنجي، وسفير المملكة المتحدة لدى العراق السيد ستيفن هيتشن، بحضور النائبة بدرية حسين.

وأكّد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية العلاقات التي تجمع العراق والمملكة المتحدة، مشيراً إلى ضرورة مواصلة التنسيق والتعاون والاستفادة من الخبرات والتجارب في مجال البناء والإعمار والاتصالات والمياه، إضافة إلى الجوانب الثقافية والتعليمية.

وتحدث رئيس الجمهورية عن مجمل الأوضاع التي مرت بالعراق خلال العقود الماضية والمعاناة التي تحملها العراقيون، لافتاً إلى أن الأوضاع الحالية وبعد تشكيل الحكومة الحالية شهدت استقرارا أمنيا حيث وضعت الحكومة برنامجا طموحا ركز على تثبيت الأمن والاستقرار والارتقاء بالخدمات وتأهيل البنى التحتية وفتح أبواب الاستثمار وتشجيع ودعم القطاع الخاص.

وأضاف فخامته أن العراق استعاد مكانته الدولية، وأصبح يمتلك علاقات جيدة مع دول الجوار والعالم مبنية على احترام سيادته وقراره الوطني المستقل.

من جانبه، أعرب السيد سرباز البرزنجي عن سعادته بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مشيرا إلى أهمية التعاون المشترك والعلاقات القائمة بين العراق والمملكة المتحدة، والتطلّع لتعزيزها وبما يخدم المصالح المتبادلة.

كما جدد السفير البريطاني لدى العراق دعم بلاده للعراق في ترسيخ أمنه واستقراره وبما يحقق الازدهار والتطور في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

السيدة الأولى تستقبل الأميرة بسمة بنت طلال في السليمانية

استقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، يوم السبت ١٦ أيلول ٢٠٢٣ في مطار السليمانية، صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال عمة العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وابنها السيد سعد الكردي.

وبعد مراسم الاستقبال، التي شارك فيها قائمقام السليمانية السيد آوات محمد ، أكدت السيدة الأولى، خلال لقائها سمو الأميرة بسمة، أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

بدورها، أعربت الأميرة بسمة عن سعادتها بزيارة العراق ولقاء السيدة الأولى، معبرة عن أملها بمواصلة اللقاءات المستقبلية بين الجانبين وبما ينعكس إيجاباً على علاقات الصداقة والأخوة بين العراق والأردن في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

جامعة جورجتاون بقطر تناقش تداعيات غزو العراق

د. برهم صالح: مع زوال الدكتاتورية أتيحت للعراق الفرصة لتضميد جراحه وتشكيل مسار جديد

شهدت العاصمة القطرية الدوحة، يوم السبت ٢٠٢٣/٩/١٦، اختتام فعاليات مؤتمر عن «غزو العراق: تأملات إقليمية» بمناسبة مرور عقدين على غزو العراق.

وكان هدف المؤتمر المقام ضمن سلسلة «حوارات» برئاسة عميد جامعة جورجتاون في قطر صفوان المصري، وبالتعاون مع مركز الدراسات الدولية والإقليمية، تسليط الضوء على الدروس المستفادة على مدى العقدين الماضيين من منظور الأفراد والمجتمع والمؤسسات المختلفة.

وشارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر نخبة مرموقة من كبار المسؤولين والوزراء والسفراء والدبلوماسيين، بينما ناقش مؤتمر «غزو العراق: تأملات إقليمية» ، الحلول والمبادرات المشتركة لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العميقة للصراع على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وشارك في المؤتمر المقام برئاسة الدكتور صفوان المصري، عميد جامعة جورجتاون في قطر، بالتعاون مع مركز الدراسات الدولية والإقليمية، عدد كبير من المعنيين بالشأن العراقي من القادة المؤثرين في تشكيل الرأي العام في العراق والباحثين الدوليين والصحفيين والجمهور العام.

فرصة لتشكيل مسارٍ جديد

وألقى الدكتور برهم صالح، الرئيس السابق لجمهورية العراق، الكلمة الرئيسية، قال فيها: «من المؤكّد أن الحرب ليست الخيار الأمثل، وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من العراقيين الذين ناضلوا دون كللٍ لعقود من الزمن من أجل الإطاحة بنظام الدكتاتورية، فإن تحقيق ذلك عبر الاستعانة بقوى خارجية لم يكن حتمًا خيارًا محبذًا أو مفضلاً بالنسبة لهم. ولكنها كانت فرصة لتحرير الكثير من العراقيين من الدكتاتورية الوحشية، ومن كابوس الاستبداد الذي طال أمده. وهذه حقيقةٌ مهمة لا ينبغي التغافل عنها».

وأضاف: «مع زوال الدكتاتورية، أتيحت للعراق الفرصة لتضميد جراحه وتشكيل مسارٍ جديد قوامه التعايش والأمن. ومع ذلك، لا بد لي من الاعتراف وبكل أسفٍ بأن تلك التوقعات والآمال لم تتحقق بالكامل. لم تكن المرحلة الانتقالية سهلة أو سلسة. ولم يكن الإرث الذي تُرك لنا بقدر التوقعات المنشودة».

وحول التحديات التي تواجه المنطقة، قال الدكتور صالح: «وهبنا الله موارد طبيعية هائلة. وبدل إهدارها في الحروب والصراعات، وجب علينا استثمارها في إنشاء الأسواق، من أجل أمن العراق، ومستقبله. ولدينا دور محوري في ضمان الاندماج الإقليمي وإنشاء البنى التحتية التي توحد هذه المنطقة معًا.

وأشار الرئيس السابق للعراق برهم صالح، إلى تطلعات الشعب العراقي لقيادة قوية ودولة متماسكة وحكومة يمكن مساءلتها ومحاسبتها، وقال: «علينا أن نعترف بأن لدينا مشكلات خطيرة للغاية في البلاد ألا وهي الفساد وسوء الحكم والطائفية. لا أهوّن من هذه العقبات الجسيمة، لكن..العراقيين يأملون في العيش بسلام ويتمتعون بخيرات بلادهم وثرواتها. إنهم يريدون حقًا عودة العراق للتفاعل مع محيطه الإقليمي».

وأضاف: «خرج الشباب إلى الشارع في عام ٢٠١٩ وهم يهتفون «نريد وطنًا»، وكانت تلك إشارة مثالية لحيويّة المجتمع الذي يريد أن يرى بلده على طريق الإصلاح، وقادرٌ على توفير الفرص لشعبه».

سلسلة حوارات

من جانبه، علّق الدكتور صفوان المصري، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر، قائلاً: «خلال العشرين عامًا الماضية، من الصعب أن نجد مدينة أو عائلة عراقية لم يلحقها الخراب بسبب الغزو والاحتلال الذي تلاه. سنبحث خلال اليومين القادمين ما يمثله الغزو بالنسبة للعراقيين والمنطقة. وسندرس تداعياته على السياسة العالمية والسياسة الأمريكية الخارجية تجاه المنطقة. كما نناقش كيف تغيّرت المواقف في المنطقة وخارجها إزاء الولايات المتحدة بعد الغزو».

وحول تأثير سلسلة «حوارات» في أن تكون منبرًا يناقش القضايا المختلفة من منظور عملي، ويطرح رؤية جديدة للتحديات العالمية في الماضي والحاضر والمستقبل، قال الدكتور صفوان المصري: «تسعى سلسلة حوارات عبر استضافة العلماء، والخبراء، والجمهور العام لبحث القضايا الخطيرة والمهمة، والتي تشغل حديث الساعة التي تشغل الرأي العام الراهن. وهي تهدف إلى توفير منبرٍ حواري شامل لوضع حلولٍ مبتكرة للتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية.»

وتابع: «قد لا يكون حوارنا هذا الوحيد الذي يقام في ذكرى غزو العراق، ولكنني على قناعة تامة بأنه أحد أكثرها جديّة، وتنوّعًا، وعمقًا، لأن مؤتمرنا يربط بين جنوب العالم وشماله، ولأنه يُعقد أمام العالم، ويحدث في هذه المنطقة، ويتعلّق بشعوبها. إن ضيوفنا وخبرائنا على دراية تامة بتاريخ هذه المنطقة، وما يموج به من الاضطرابات والتقلبات المتكررة، ويدركون آمالها وطموحاتها، وانكساراتها».

وعلى المستوى الإقليمي، دارت جلسات النقاش بعمق حول علاقات العراق المتطورة مع جيرانه، والربيع العربي، والقواسم المشتركة بين البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط في مواجهة التحديات الاقتصادية والإدارة الرشيدة للمجتمع.

وإلى جانب القضايا الإقليمية، دارت نقاشات حول التحديات التي تتخطى حدود العراق مثل ظهور تنظيم داعش، والنظام العالمي الناشئ، واستكشف المؤتمر مستقبل العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، وكيف أعاد الغزو تشكيل العلاقات الدبلوماسية العالمية، وتأثيره العميق على الديمقراطية في الولايات المتحدة.

تقرير البرلمان الاوروبي حول تركيا ٢٠٢٢

غياب الديمقراطية وانتهاكات لسيادة القانون وحقوق الإنسان

تركيا أصبحت واحدة من المسارح العالمية للممارسات الاستبدادية

قلق بالغ إزاء المسألة الكردية،وينبغي التوصل إلى تسوية سلمية لها

قلق بالغ إزاء القمع الشديد والمتفاقم ضد المجتمع الكردي

ادانة التدخلات العسكرية التركية في سوريا واحتلالها غير القانوني لمناطق في شمالها

قلق بالغ إزاء الضربات الجوية التركية في شمال سوريا والعراق

قلق بالغ إزاء الوجود العسكري المستمر على الأراضي العراقية

الترجمة:المرصد

صوت البرلمان الأوروبي بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣ على قرار بشأن تقرير المفوضية لعام ٢٠٢٢ حول تركيا فيما ياتي تنشر «المرصد » نص القرار:

ان البرلمان الأوروبي:

– مع الأخذ في الاعتبار استنتاجات المجلس الأوروبي الصادرة في ٢٣ يونيو ٢٠٢٢ و٢٤ يونيو ٢٠٢١ و١ أكتوبر ٢٠٢٠، وجميع استنتاجات المجلس والمجلس الأوروبي السابقة ذات الصلة،

* * * * * * * * * * * * *

– بالنظر إلى بيان أعضاء المجلس الأوروبي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢١ بشأن تركيا.

* * * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار «بيانات الاتحاد الأوروبي وتركيا» الصادرة في ١٨ مارس ٢٠١٦ و٢٩ نوفمبر ٢٠١٥،

* * * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار «إطار التفاوض التركي» المؤرخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ والتفويض المتضمن فيه، والذي ينص على أن انضمام تركيا النهائي إلى الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع جميع الدول المنضمة، يعتمد على الامتثال الكامل لمعايير كوبنهاغن وعلى تطبيع العلاقات مع جميع دول الاتحاد الأوروبي. الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية قبرص.

* * * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار الإعلان الصادر عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥ عقب الإعلان الذي أصدرته تركيا عند توقيعها على البروتوكول الإضافي لاتفاق أنقرة في ٢٩ يوليو ٢٠٠٥، بما في ذلك البند الذي ينص على أن الاعتراف جميع الدول الأعضاء عنصر ضروري في المفاوضات، فضلا عن التنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي لاتفاق أنقرة فيما يتعلق بجميع الدول الأعضاء عن طريق إزالة جميع العقبات التي تعترض حرية حركة البضائع، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل النقل النقل، دون تحيز أو تمييز،

* * * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار رسالة المفوضية بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢ بشأن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي (COM(٢٠٢٢)٠٥٢٨) وتقرير تركيا ٢٠٢٢ المصاحب (SWD(٢٠٢٢)٠٣٣٣)،

* * * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار رسالة المفوضية بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٢ بعنوان «التقرير السنوي السادس حول مرفق اللاجئين في تركيا» (COM(٢٠٢٢)٠٢٤٣)،

– مع الأخذ في الاعتبار إطار التدابير التقييدية الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في ١١ نوفمبر ٢٠١٩ ردًا على أنشطة التنقيب غير القانونية التي تقوم بها تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما تم تجديده مؤخرًا بموجب قرار المجلس (CFSP) ٢١٨٦/٢٠٢٢ المؤرخ ٨ نوفمبر ٢٠٢٢ المعدل للقرار (CFSP) قرار رقم ١٨٩٤/٢٠١٩ بشأن التدابير التقييدية في ضوء أنشطة التنقيب غير المرخصة التي تقوم بها تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط (١) ،

* * * * * * * * * * * * *

– وبالنظر إلى نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في تركيا في ١٤ مايو ٢٠٢٣ والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ مايو ٢٠٢٣،

* * * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار بيانات النتائج والاستنتاجات الأولية الصادرة في ١٤ مايو ٢٠٢٣ و٢٨ مايو ٢٠٢٣ الصادرة عن البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) إلى الجمهورية. تركيا,

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار القرار ٢٤٥٩ (٢٠٢٢) الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢ بعنوان «الوفاء بالتزامات وتعهدات تركيا» والتقرير ذي الصلة الصادر عن لجنة المراقبة التابعة لها بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢،

* * * * * * * * * * * *

– مع مراعاة المادة ٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)، التي تنص على أن الأطراف المتعاقدة تتعهد بالالتزام بالحكم النهائي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) في أي قضية تكون أطرافًا فيها، و ولذلك، مع الأخذ في الاعتبار التزام تركيا بتنفيذ جميع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا (COE)، بما في ذلك القرارين المؤقتين الصادرين في ٢ فبراير ٢٠٢٢ و٢ ديسمبر ٢٠٢١ بشأن تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية كافالا ضد تركيا، القراران الصادران في ٩ مارس/آذار ٢٠٢٣ و٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ بشأن تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية صلاح الدين دميرطاش ضد تركيا (رقم ٢)، بالإضافة إلى طلب مجلس أوروبا الصادر في ٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٣ بالإفراج الفوري عن عثمان كافالا وفيغن يوكسيكداغ و صلاح الدين دميرتاش،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار مبادرة النقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة حبوب البحر الأسود) المؤرخة ٢٢ يوليو ٢٠٢٢،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار المسح الاقتصادي الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تركيا بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٣،

* * * * * * * * * * * *

– بالنظر إلى المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٢٣ الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود، والذي يصنف تركيا في المرتبة ١٦٥ من بين ١٨٠ دولة،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار بيان اليونسكو الصادر في ١٠ يوليو ٢٠٢٠ بشأن آيا صوفيا بإسطنبول، وقرار لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو الصادر في ٣١ يوليو ٢٠٢١،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار قراراتها السابقة بشأن تركيا، ولا سيما القرارات الصادرة في ٧ يونيو ٢٠٢٢ بشأن تقرير اللجنة لعام ٢٠٢١ بشأن تركيا (٢) ، والمؤرخة ١٩ مايو ٢٠٢١ بشأن تقارير اللجنة ٢٠١٩–٢٠٢٠ بشأن تركيا (٣)، والمؤرخة ٢٦ نوفمبر

٢٠٢٠ بشأن تصاعد التوترات في فاروشا في أعقاب الأعمال غير القانونية التي قامت بها تركيا والحاجة الملحة لاستئناف المحادثات (٤) ،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن قبرص بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٢٣،

* * * * * * * * * * * *

– بالنظر إلى قراره الصادر بتاريخ ٥ مايو ٢٠٢٢ بشأن قضية عثمان كافالا في تركيا (٥) ،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار قراره المؤرخ ٧ أكتوبر ٢٠٢١ بشأن تقرير التنفيذ بشأن الصناديق الاستئمانية للاتحاد الأوروبي ومرفق اللاجئين في تركيا (٦) ،

* * * * * * * * * * * *

– مع الأخذ في الاعتبار قراراته السابقة، ولا سيما القرار الصادر في ١٥ أبريل ٢٠١٥ بشأن الذكرى المئوية للإبادة الجماعية الأرمنية (٧) ،

* * * * * * * * * * * *

– مع مراعاة القاعدة ٥٤ من نظامه الداخلي،

* * * * * * * * * * * *

– بالنظر إلى ماجاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية (A٩-٠٢٤٧/٢٠٢٣)،

أ- حيث أجرت تركيا انتخابات رئاسية وبرلمانية في مايو ٢٠٢٣؛

ب. وحيث تمت دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة الانتخابات التي أجريت في تركيا في ١٤ مايو ٢٠٢٣؛ في حين لم تتم دعوة البرلمان الأوروبي بسبب مزاعم المعاملة غير العادلة؛

ج. في حين وجدت بعثة المراقبة المشتركة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أن الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم يوفر بشكل كامل الأساس لإجراء انتخابات ديمقراطية وأن القيود مستمرة فيما يتعلق بالحريات الأساسية للتجمع وتكوين الجمعيات والتعبير، فقد أعاقت مشاركة بعض السياسيين والأحزاب المعارضة، فضلاً عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة؛

د. في حين ضربت الزلازل المدمرة جنوب شرق تركيا في ٦ فبراير ٢٠٢٣، مما تسبب في العديد من الوفيات وأضرار جسيمة في البنية التحتية وجعل ١,٧ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في تركيا وشمال سوريا؛ في حين أرسلت ٢١ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على الفور فرق البحث والإنقاذ إلى تركيا؛ حيث تعهد الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الدوليون بمبلغ ٦٫٠٥ مليار يورو خلال المؤتمر الدولي للمانحين لتقديم المساعدة إلى تركيا في أعقاب الزلزال؛

هـ. في حين تظل تركيا مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحليفًا في الناتو وشريكًا رئيسيًا في العلاقات الأمنية والتجارية والاقتصادية والهجرة؛ وحيث أنه من المتوقع من تركيا أن تحترم القيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وأن تلتزم بقانون الاتحاد الأوروبي؛

و- وحيث أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شركاء لتركيا وشعبها، والذين تتقاسم معهم أوروبا روابط تجارية وثقافية وتاريخية عميقة؛ في حين أن تركيا هي سادس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لتركيا.

ز. في حين أن تركيا كانت تبتعد تدريجياً ولكن بثبات عن قيم الاتحاد الأوروبي وإطاره المعياري لعدد من السنوات، مما يظهر اتجاهاً أكثر إثارة للقلق وتعمقاً، كما يتضح من العدد المتزايد من القوانين والتدابير التي تحد من سيادة القانون، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والحريات المدنية، وكذلك من خلال أفعالها المخالفة للقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار؛

ح. في حين استمرت الدوامة الهبوطية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون، والدليل على ذلك حقيقة أن تركيا تحتل المرتبة ١٦٥ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام ٢٠٢٣، أي أقل بـ ١٦ مرتبة عما كانت عليه في عام ٢٠٢٢؛ في حين احتلت تركيا المرتبة ٤٨ من بين ٤٩ دولة في مجال حقوق الإنسان للأشخاص المثليين، وفقًا لخريطة قوس قزح أوروبا لعام ٢٠٢٢ التي نشرتها ILGA-Europe – المنطقة الأوروبية للجمعية الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا وحاملي صفات الجنسين؛

١. في حين أن الأجندة الإيجابية التي طرحها الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢١ متوقفة حاليًا؛ وفي حين أن مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي متوقفة فعليًا منذ عام ٢٠١٨، بسبب تدهور سيادة القانون والديمقراطية في تركيا؛ وفي حين تحتاج تركيا إلى إظهار التزامها بمصداقية بعلاقات أوثق ومواءمة مع الاتحاد الأوروبي؛

ي. حيث أن تركيا عضو في مجلس أوروبا وبالتالي فهي ملزمة بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛

ك. في حين أنه وفقًا لتقرير منصة «سنوقف قتل النساء» (KCDP)، قُتلت ٣٣٤ امرأة على يد رجال وعُثر على ٢٤٥ امرأة مقتولة في ظروف مريبة في عام ٢٠٢٢ في تركيا؛ فيما أشارت المنصة في تقريرها لعام ٢٠٢١ إلى مقتل ٢٨٠ امرأة والعثور على ٢١٧ امرأة ميتة في ظروف مشبوهة؛

ل. في حين أن الحرب العدوانية الروسية تسبب تحولات جيوسياسية غير مسبوقة في أوروبا؛ في حين أن موقع تركيا الرئيسي يسمح لها بلعب دور استراتيجي فعال؛ في حين أن تركيا كانت الوسيط الوحيد الذي قبلته كل من أوكرانيا وروسيا وكان لها دور فعال في التوصل إلى اتفاق بشأن مبادرة حبوب البحر الأسود الحيوية؛ في حين قررت تركيا، مع ذلك، عدم التوافق مع عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا؛ في حين، نتيجة لعدم الانحياز هذا بشكل أساسي، تدهور توافق السياسة الخارجية التركية مع بيانات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي من ١٤٪ إلى ٧٪ فقط بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وهو أدنى مستوى على الإطلاق بين جميع الدول. من الدول المتوسعة؛ وفي حين تضاعفت التجارة بين تركيا وروسيا تقريباً منذ فرض الاتحاد الأوروبي العقوبات على روسيا؛

في حين أنه الآن أكثر من أي وقت مضى في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، يجب بذل جهود متضافرة لدعم الوضع السابق المعترف به قانونًا أينما شن الاتحاد الروسي حروبًا عدوانية أو انتهك القانون الدولي أو الحدود المعترف بها دوليًا؛

ن. حيث تظل تركيا شريكًا رئيسيًا للاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الأوسع، وحيث أن التوترات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا فيما يتعلق بالوضع في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تراجعت ولكنها لم تتوقف؛

❊❊ حيث طُلب من تركيا مرارًا وتكرارًا الامتناع عن جميع الإجراءات التي تنتهك السيادة والحقوق السيادية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتنتهك القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي؛

❊❊بينما بعد تأخير طويل، صدقت الجمعية الوطنية الكبرى التركية على عضوية فنلندا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مارس ٢٠٢٣، مما سمح للبلاد بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي؛ في حين أن الحكومة التركية تعمدت الضغط على السويد وأخرت انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي في لحظة عدوانية روسية تاريخية؛

س: في حين شهد عام ٢٠٢٢ تعميقًا كبيرًا للتكامل المالي والاقتصادي بين تركيا وروسيا، وهو ما يظهر في العديد من المجالات والأسواق بما في ذلك البنوك والعقارات والسياحة والطاقة؛

ع. في حين ظل النمو الاقتصادي في تركيا ثابتا، إلا أن التضخم لا يزال عند أعلى مستوى له منذ ٢٠ عاما، وتتفاقم الاختلالات الخارجية في الاقتصاد؛

ف.وفي حين تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين في العالم، مع ما يقرب من ٤ ملايين لاجئ مسجل معظمهم من سوريا والعراق وأفغانستان؛ في حين أن هناك تقارير موثوقة عن ترحيل اللاجئين المقيمين في تركيا وعمليات إعادة اللاجئين بإجراءات موجزة إلى الحدود التركية بعد فحص محدود لمطالباتهم للحصول على الحماية الدولية أو عدم فحصها على الإطلاق؛

التقييم العام وآخر التطورات

ان البرلمان الاوروبي:

١. يحيط علما بنتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة في تركيا ويعتبرها مؤشرا ينبئ بالاستمرارية السياسية في البلاد؛ يرحب بارتفاع نسبة المشاركة ويشير إلى أن الانتخابات كانت سلمية إلى حد كبير، على الرغم من حالات العنف المتفرقة ضد أنصار المعارضة في المقام الأول؛

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊

٢. ومع ذلك، يأسف لأنه، كما أظهرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الافتقار إلى تكافؤ الفرص أعطى ميزة غير مبررة لشاغل الوظيفة، كما يتضح، من بين أمور أخرى، من خلال التغطية الإعلامية المفرطة في التحيز وغير المتكافئة؛ ويأسف كذلك لأن الخطاب القاسي واللغة التحريضية والتمييزية، بما في ذلك ضد الأقليات، واستمرار التخويف والمضايقة لمؤيدي بعض أحزاب المعارضة، والادعاءات الكاذبة من قبل الأحزاب الحاكمة التي تربط المعارضة بالإرهاب، قد قوضت العملية؛ يسلط الضوء على حقيقة أنه لفترة طويلة قبل الانتخابات استخدمت الحكومة التركية سلطتها على مؤسسات الدولة والهيئات التنظيمية للسيطرة على الروايات والمناقشات في كل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊

٣. يكرر حزنه العميق إزاء الزلازل القاتلة والمدمرة التي هزت جنوب شرق تركيا وسوريا في ٦ فبراير ٢٠٢٣، وتعازيه القلبية لأسر الضحايا؛ يرحب بجهود الإغاثة والإنعاش الدولية، ولا سيما من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والتفعيل السريع لآلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي لمساعدة المناطق المتضررة، وهو ما يعد دليلاً على التضامن الأوروبي القوي مع الشعب التركي. يعتقد أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يستمر في دعم الشعب التركي في تلبية احتياجاته الإنسانية وفي جهود إعادة الإعمار؛ يرحب، على وجه الخصوص، بالتعهدات الكبيرة التي تم التعهد بها

في مؤتمر المانحين الذي عقدته المفوضية ورئاسة المجلس السويدي ويدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وكذلك جميع الجهات المانحة الدولية الأخرى، والوفاء بتعهداتهم والتأكد من أن تصميم وتنفيذ والإشراف على إعادة الإعمار والاستجابة للكوارث يتسم بالشفافية والمستدامة والآمنة؛ يؤكد أن التضامن الأوروبي يمكن أن يؤدي إلى تحسن ملموس في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ تشعر بالقلق من أن الزلزال كشف عن إخفاقات مثل عدم استعداد الحكومة، والبنية التحتية المتهالكة، وانتشار الفساد على نطاق واسع؛ يأسف لأنه خلال الساعات الحرجة التي أعقبت الزلزال، كان الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي محدودًا بشكل كبير، مما أثر على جهود الإنقاذ، وتم استهداف الصحفيين، مما أعاق التدفق الحر للمعلومات؛ مستدامة وآمنة؛ يؤكد أن التضامن الأوروبي يمكن أن يؤدي إلى تحسن ملموس في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ تشعر بالقلق من أن الزلزال كشف عن إخفاقات مثل عدم استعداد الحكومة، والبنية التحتية المتهالكة، وانتشار الفساد على نطاق واسع؛ يأسف لأنه خلال الساعات الحرجة التي أعقبت الزلزال، كان الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي محدودًا بشكل كبير، مما أثر على جهود الإنقاذ، وتم استهداف الصحفيين، مما أعاق التدفق الحر للمعلومات؛ مستدامة وآمنة؛ يؤكد أن التضامن الأوروبي يمكن أن يؤدي إلى تحسن ملموس في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ تشعر بالقلق من أن الزلزال كشف عن إخفاقات مثل عدم استعداد الحكومة، والبنية التحتية المتهالكة، وانتشار الفساد على نطاق واسع؛ يأسف لأنه خلال الساعات الحرجة التي أعقبت الزلزال، كان الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي محدودًا بشكل كبير، مما أثر على جهود الإنقاذ، وتم استهداف الصحفيين، مما أعاق التدفق الحر للمعلومات؛

* * * * * * * * * * * * *

٤. يرى أن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا قد أثرت وأضفت بعدًا آخر على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حيث تحاول تركيا الحفاظ على العلاقات مع الغرب وروسيا في وقت واحد؛ يرحب بتصويت تركيا لصالح إدانة الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة والتزامها بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ويأسف، في الوقت نفسه، لأن تركيا لا تؤيد فرض عقوبات خارج إطار الأمم المتحدة؛ يؤكد أن معدل محاذاة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في تركيا قد انخفض إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند ٧٪، مقارنة بـ ١١٪ في عام ٢٠٢١؛ ويدعو تركيا إلى اتخاذ خطوات مهمة للتوافق مع سياسة الأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك ما يتعلق بالعقوبات ومكافحة التحايل على العقوبات؛

* * * * * * * * * * * * *

٥. يرحب بجهود تركيا في تسهيل المحادثات بين أوكرانيا وروسيا ويكرر تقديره للدور الرئيسي الذي لعبته تركيا مع الأمم المتحدة في التوسط وإبقاء مبادرة حبوب البحر الأسود حية، والتي كانت حاسمة في المساعدة على مواجهة النقص العالمي في الحبوب. الإمدادات الغذائية الأساسية، وخاصة الحبوب؛ يشير إلى أنه فيما يتعلق بالتهديدات الهجينة، في سياق الصراعات والأزمات الدولية، فقد لوحظ أيضًا تداول المعلومات الكاذبة والدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرئيسية في بيئة المعلومات التركية؛ يدين حقيقة أن تركيا لم تقيد عمليات وسائل الإعلام الروسية في سياق الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا؛

* * * * * * * * * * * *

٦. يلاحظ أن التجارة بين تركيا وروسيا تضاعفت تقريبًا منذ بداية الحرب في أوكرانيا، وأن هناك خطرًا كبيرًا من أن تمر السلع والتقنيات الخاضعة للعقوبات، مثل أشباه الموصلات، عبر الأراضي التركية؛ يسلط الضوء على الخطر الخاص الذي يشكله التهرب من العقوبات الذي يسمح بنقل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى روسيا، والتي يمكن أن يستخدمها الجيش الروسي في أوكرانيا في نهاية المطاف؛ يحيط علما بالإجراءات الجزئية التي اتخذتها السلطات التركية في الأشهر الأخيرة لمنع إعادة التصدير والعبور المباشر للسلع الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا؛ ومع ذلك، يحث تركيا على المضي قدمًا لضمان عدم كونها مركزًا للكيانات والأفراد الراغبين في التحايل على العقوبات، والتأكد بشكل كامل، من خلال الوسائل القانونية والتنظيمية، من عدم التحايل على العقوبات مطلقًا على أراضيها. واتخاذ جميع الخطوات اللازمة في هذا الصدد، بما في ذلك معاقبة الكيانات والأفراد؛ يشجب حقيقة أن التحايل على عقوبات الاتحاد الأوروبي من قبل تركيا يقوض الجهود الجماعية ويدعو المفوضية إلى دراسة الزيادة في التجارة بين روسيا وتركيا وتقييم التدفقات التجارية ذات الصلة التي يمكن أن تشير إلى التحايل على العقوبات. يعرب عن قلقه، كذلك، إزاء حقيقة أن أعدادا متزايدة من المواطنين الروس، بما في ذلك القلة، يقيمون في المدن التركية الكبرى والمناطق الساحلية، مما يساهم في زيادات حادة في الأسعار في أسواق الإيجار والعقارات، ومن حيث يواصلون عملياتهم التجارية والتجارية، يجلبون كميات كبيرة من رأس المال الروسي إلى النظام التركي؛ ويسلط الضوء على توقعاته بأن تتجنب تركيا أن تصبح ملاذاً آمناً لرأس المال والاستثمارات الروسية؛ يعرب عن قلقه إزاء تعاون تركيا الوثيق مع روسيا في تطوير محطات الطاقة النووية الكبيرة، بما في ذلك محطة أكويو للطاقة النووية، التي يتم بناؤها وسيتم تشغيلها من قبل شركة الطاقة الذرية الحكومية الروسية روساتوم، التي تمتلكها أيضًا؛

* * * * * * * * * * * *

٧ – يشجب بشدة، في سياق الغزو الروسي لأوكرانيا وتغيير الهيكل الأمني في القارة الأوروبية، تأخير التصديق على انضمام السويد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، في أعقاب التأخير السابق لانضمام فنلندا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي لم يصب إلا في مصلحة روسيا وحلفائها. ويقوض العلاقات بين تركيا وحلفائها في الناتو؛

ويدين في هذا السياق أيضًا محاولات تقويض الحريات الديمقراطية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال استغلال منح الموافقة على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي؛ يحيط علماً بأنه، بعد مزيد من المشاورات، وافق رئيس تركيا أخيراً في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٣ على إحالة بروتوكول انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في أقرب وقت ممكن والعمل بشكل وثيق مع الجمعية لضمان التصديق عليه.

ومع ذلك، تأسف وأن هذه العملية لا تزال معلقة وأنه لا يوجد جدول زمني واضح لها؛ يحث تركيا على التصديق على عضوية السويد في حلف شمال الأطلسي (الناتو) دون أي تأخير إضافي؛ ويحث السلطات التركية على الوفاء بوعدها بإقامة شراكة بناءة أكثر في حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ يشدد على أن عملية انضمام دولة ما إلى حلف شمال الأطلسي لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطها بعملية انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تظل عملية انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي قائمة على مزاياها الخاصة؛ بما في ذلك في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ يشدد على أن عملية انضمام دولة ما إلى حلف شمال الأطلسي لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطها بعملية انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تظل عملية انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي قائمة

على مزاياها الخاصة؛ بما في ذلك في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ يشدد على أن عملية انضمام دولة ما إلى حلف شمال الأطلسي لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطها بعملية انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تظل عملية انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي قائمة على مزاياها الخاصة؛

* * * * * * * * * * * *

٨. يرى أنه فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون، فإن الصورة المقفرة التي رسمها في قراره المؤرخ ٧ يونيو ٢٠٢٢ بشأن تقرير اللجنة لعام ٢٠٢١ بشأن تركيا لا تزال صالحة، ويكرر محتوى ذلك القرار؛ يؤيد بالكامل قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الصادر في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢، والتقرير ذي الصلة الصادر عن لجنة المراقبة التابعة لها، بشأن وفاء تركيا بالتزاماتها وتعهداتها، وكذلك القرارات التي اعتمدتها لجنة وزراء الاتحاد الأوروبي.

مجلس أوروبا في انتظار تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تصور بالتفصيل مجموعة واسعة من أوجه القصور الخطيرة في مجال حقوق الإنسان التي يتم الإبلاغ عنها باستمرار من قبل منظمات حقوق الإنسان المشهورة محليًا ودوليًا؛

* * * * * * * * * * * *

٩. يشعر بالفزع من حقيقة أن الاتجاه السلبي لا يزال بعيدًا عن التوقف أو التراجع وأن التراجع الديمقراطي في تركيا استمر خلال العام الماضي، مع تعديل العديد من القوانين التي تشدد الرقابة على الإنترنت وتقييد الوصول إلى المعلومات تحت ستار منع المعلومات الخاطئة؛ ويشعر بالفزع أيضاً إزاء القمع المتواصل لأي صوت منتقد، لا سيما قبل الانتخابات الأخيرة وأثناءها؛ يأسف لحقيقة أن الحكومة التركية، من خلال مجموعة من القوانين، بما في ذلك قانون وسائل التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٠، وقانون مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠٢١، وقانون المعلومات المضللة لعام ٢٠٢٢، قامت ببناء شبكة معقدة من التشريعات التي تعمل كأداة للسيطرة والإسكات بشكل منهجي.

الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والناشطون السياسيون، الأكاديميين والفنانين.

ويؤكد مع الأسف أن تركيا أصبحت الآن واحدة من المسارح العالمية للممارسات الاستبدادية؛ تشعر بالقلق إزاء تزايد كمية الأخبار المزيفة في بيئة وسائل التواصل الاجتماعي التركية، لكنها تعرب عن قلقها العميق بشأن قانون التضليل الصارم الذي تم اعتماده في أكتوبر ٢٠٢٢ والذي يشدد سيطرة الحكومة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية عبر الإنترنت، ويفرض عقوبات بالسجن على نشر الأخبار الكاذبة. «التضليل والأخبار المزيفة»؛ يرى أن التعريف الغامض لمشروع القانون لـ «التضليل» و«النية» يضع الملايين من مستخدمي الإنترنت في تركيا، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في موقف محرج. معرضون لخطر الملاحقة القضائية لنشر معلومات لا توافق عليها الحكومة؛ ويرى أن الحكومة التركية تحرض بالتالي على الرقابة الذاتية من خلال الترهيب؛ ويشعر بالقلق إزاء انتشار الدعاية الحكومية، ولا سيما من وكالة أنباء الأناضول التي تديرها الدولة؛

* * * * * * * * * * * *

١٠. يدين عدم استقلال السلطة القضائية واستخدام النظام القضائي كأداة سياسية، ويشدد على أن هذا المجال هو مصدر قلق كبير للاتحاد الأوروبي، حيث يمثل استقلال السلطة القضائية حجر الأساس لنظام ديمقراطي فعال يعمل في

خدمة و لصالح السكان؛ لا تزال تشعر بالقلق إزاء القيود الخطيرة المفروضة على الحريات الأساسية - وخاصة حرية التعبير وتكوين الجمعيات التي تظل قضية جيزي رمزا لها - والهجمات المستمرة على الحقوق الأساسية لأعضاء المعارضة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والنقابيين، وأعضاء الأقليات والصحفيين والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال المضايقات القضائية والإدارية، والاستخدام التعسفي لقوانين مكافحة الإرهاب، والوصم وإغلاق الجمعيات؛ تتوقع أن تتاح لجميع قطاعات المجتمع التركي المنظم إمكانية القيام بعملها وأنشطتها بحرية، لأن ذلك قد يعزز الديمقراطية التركية؛ يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب أعمال عنف مفرطة ضد السجناء؛ يؤكد بقوة على ضرورة ضمان المعاملة الإنسانية لجميع السجناء وفقا لحقوق الإنسان الأساسية؛

* * * * * * * * * * * *

١١. يدعو تركيا إلى التنفيذ الكامل لجميع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع المادة ٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو التزام غير مشروط مستمد من عضوية تركيا في مجلس أوروبا؛ يشعر بالفزع من تجاهل السلطات التركية، وخاصة السلطة القضائية، المستمر للأحكام التاريخية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والفشل في تطبيقها، كما هو الحال في قضيتي صلاح الدين دميرطاش وعثمان كافالا، حيث تواجه تركيا إجراءات انتهاك تاريخية في مجلس أوروبا؛

* * * * * * * * * * * *

١٢. يدين استمرار الملاحقة القضائية والرقابة والمضايقة للصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة في تركيا؛ تشعر بالقلق أيضًا بشأن استهداف الصحفيين والمعارضين السياسيين القادمين من تركيا في الاتحاد الأوروبي؛ يدعو السلطات التركية إلى السماح لمنظمات المجتمع المدني والمحامين وغيرهم من الممثلين القانونيين والصحافة بالعمل وفقا لواجباتهم وضمن اختصاصهم ونطاقهم وممارسة مهنتهم بحرية، لأن هذا يوفر ديمقراطية ومجتمع أكثر صحة بشكل عام؛

* * * * * * * * * * * *

١٣- يأسف لاستهداف الأحزاب السياسية وأعضاء المعارضة الذين يتعرضون لضغوط متزايدة؛ ويشعر بالقلق من أنه في أعقاب الانتخابات الأخيرة، سوف يشتد القمع والاضطهاد للمعارضة السياسية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد؛ ويشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار حملة القمع ضد السياسيين والصحفيين والمحامين والفنانين الأكراد، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية قبل الانتخابات، فضلاً عن قضية الإغلاق المستمرة ضد حزب الشعب الديمقراطي؛ تشعر بالقلق إزاء استخدام السلطة القضائية للتأثير على القرارات السياسية لأحزاب المعارضة، مثل القضية المرفوعة ضد عمدة بلدية إسطنبول الكبرى؛

* * * * * * * * * * * *

١٤ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء تدهور حقوق المرأة، والعنف الجنساني، وزيادة حالات قتل الإناث، مما يعكس أوجه القصور الخطيرة في توفير الحماية الفعالة للمرأة في تركيا؛ تشعر بالقلق، على وجه الخصوص، بشأن «جرائم الشرف»؛

تأسف لعدم وجود بيانات رسمية موثوقة عن جرائم قتل الإناث، على الرغم من وجود تقارير متماسكة من قبل منظمات حقوق المرأة؛ ويدعو السلطات التركية إلى دعم الناجيات من العنف ضد المرأة ومحاسبة الجناة؛ يعرب عن قلقه بشأن الاشتباكات التي وقعت بين المتظاهرين والشرطة في ٨ مارس ٢٠٢٣، عندما شاركت مئات النساء والناشطين من مجتمع المثليين في المسيرة النسائية السنوية العشرين في إسطنبول؛ - يجدد إدانته الشديدة لانسحاب تركيا بموجب مرسوم رئاسي. من اتفاقية اسطنبول باعتبارها نكسة كبيرة للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في البلاد، ويكرر دعوته لحكومة تركيا إلى التراجع عن هذا القرار غير المقبول والالتزام بالمعاهدات والمواثيق والالتزامات الدولية التي هي طرف فيها والتصرف وفقا لها. ; ويدعو تركيا إلى الإسراع باعتماد خطة عمل وطنية فعالة لمكافحة زواج الأطفال والزواج القسري؛

* * * * * * * * * * * * *

١٥- يعرب عن قلقه إزاء انتشار خطاب الكراهية والتمييز ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ يأسف للاستهداف والمضايقة المستمرة للأشخاص من مجتمع المثليين، ولا سيما استخدام الخطاب المناهض للمثليين من قبل السياسيين والموظفين العموميين رفيعي المستوى، بما في ذلك رئيس الجمهورية؛ يأسف لأن السلطات حظرت منذ عام ٢٠١٤ مسيرات الفخر في المدن الكبرى، بما في ذلك اسطنبول؛ يشير إلى أن التزامات تركيا بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تستلزم مسؤولية مكافحة التمييز والعنف ضد الأشخاص من مجتمع المثليين، ويحث السلطات التركية على الوفاء بالتزاماتها وإضافة التوجه الجنسي والهوية الجنسية والخصائص الجنسية كأساس محمية لأحكام مكافحة التمييز؛

* * * * * * * * * * * * *

١٦ - لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء ما يسمى بالمسألة الكردية، ويكرر التأكيد على الضرورة الملحة لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية والقوى الديمقراطية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذه القضية؛ ويدعو الحكومة التركية الجديدة إلى التحرك في هذا الاتجاه من خلال تعزيز الحوار والمصالحة؛ تشعر بالقلق إزاء القمع الشديد والمتفاقم ضد المجتمع الكردي، وخاصة في جنوب شرق البلاد، بما في ذلك المزيد من تقليص الحقوق الثقافية والقيود القانونية على استخدام اللغة الكردية كلغة للتعليم في التعليم؛

* * * * * * * * * * * * *

١٧ - يحيط علما بدخول الأحزاب الإسلامية اليمينية المتطرفة إلى البرلمان التركي في الانتخابات الأخيرة كجزء من الائتلاف الحاكم؛ ويشعر بالقلق إزاء الثقل المتزايد للأجندة الإسلامية في صنع القوانين وفي العديد من مجالات الإدارة العامة، بما في ذلك من خلال توسيع نفوذ مديرية الشؤون الدينية (ديانت) في نظام التعليم؛ تشعر بالقلق، على وجه الخصوص، إزاء الضغوط المتزايدة التي تمارسها السلطات الحكومية والجماعات الإسلامية والقومية المتطرفة على القطاع الثقافي والفنانين الأتراك، كما ظهر مؤخرًا من خلال العدد المتزايد من إلغاءات الحفلات الموسيقية والمهرجانات وغيرها من الأحداث الثقافية لاعتبارها انتقادية أو «غير أخلاقية». «، بهدف فرض أجندة شديدة المحافظة تتعارض مع قيم الاتحاد الأوروبي؛

* * * * * * * * * * * *

١٨. يرحب بالوعي الجديد للمفوضية، والذي أدى إلى وقف تمويل إيراسموس + واسترداد الأموال المدفوعة للجمعية التركية يافوز سلطان سليم، التي كانت أفعالها تتعارض مع قيم الاتحاد الأوروبي؛ ويدعو المفوضية إلى مواصلة جهودها لضمان أن أموال الاتحاد الأوروبي لا تمول الجمعيات التي لا تحترم قيم الاتحاد الأوروبي؛

* * * * * * * * * * * *

١٩ – تلاحظ أنه لم يتم تسجيل أي تقدم ملموس فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك حقوق السكان الأرثوذكس اليونانيين في جزيرتي غوكجيدا (إمبروس) وبوزكادا (تينيدوس)؛ ويدعو السلطات التركية إلى الاحترام الكامل للطابع التاريخي والثقافي للمعالم والرموز الثقافية والدينية، وخاصة تلك المصنفة ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو؛ يلاحظ بقلق التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالنصب التذكاري لآيا صوفيا ومتحف تشورا؛ يشدد على ضرورة إزالة القيود المفروضة على تدريب وتعيين وخلافة أعضاء رجال الدين، للسماح بإعادة فتح مدرسة هالكي اللاهوتية، والمغلق منذ عام ١٩٧١ وإزالة كافة العوائق التي تحول دون قيامه بوظيفته بشكل سليم؛ يكرر دعوته تركيا إلى احترام دور البطريركية المسكونية للمسيحيين الأرثوذكس في جميع أنحاء العالم والاعتراف بشخصيتها القانونية والاستخدام العام للقب الكنسي للبطريرك المسكوني؛ يدعو تركيا إلى التنفيذ الكامل لجميع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذات الصلة وتوصيات مجلس أوروبا بشأن حماية حقوق ملكية الأقليات وإدخال تشريعات تتيح لجميع الطوائف الدينية والأقليات العرقية اكتساب الشخصية القانونية، من خلال تنفيذ توصيات لجنة البندقية ذات الصلة ; ويدعو السلطات التركية إلى التحقيق بشكل فعال ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أي خطاب كراهية ضد الأقليات أو تخريب المواقع الدينية؛ ومن خلال تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة البندقية؛ ويدعو السلطات التركية إلى التحقيق بشكل فعال ومحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أي خطاب كراهية ضد الأقليات أو تخريب المواقع الدينية؛

* * * * * * * * * * * *

٢٠. يعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار التركيز المفرط للسلطة في أيدي الرئاسة التركية، دون أي ضوابط وتوازنات فعالة، الأمر الذي أدى إلى تآكل المؤسسات الديمقراطية في البلاد بشكل خطير؛ يشدد على أن الافتقار إلى الاستقلالية على مستويات متعددة من الإدارة بسبب الاعتماد الشديد على الرئيس في جميع أنواع القرارات في ظل حكم الرجل الواحد يمكن أن يؤدي إلى اختلال النظام، كما يتضح من رد الفعل البطيء للعواقب المدمرة للأزمة. زلازل فبراير؛

* * * * * * * * * * * *

٢١. يخلص إلى أن الحكومة التركية ليس لديها مصلحة في سد الفجوة المستمرة والمتنامية بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشأن القيم والمعايير، كما أظهر، على مدى السنوات القليلة الماضية، غياب واضح للإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون والحقوق الأساسية وحماية وإدماج جميع الأقليات العرقية والدينية والجنسية؛ ويخلص كذلك إلى أن الحكومة التركية لم تظهر أي اهتمام باحترام ودعم معايير كوبنهاجن ومواءمة نفسها مع سياسات وأهداف الاتحاد الأوروبي.

* * * * * * * * * * * *

٢٢ – يعرب عن قلقه إزاء الأداء المعيب لاقتصاد السوق في تركيا، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة السياسات النقدية والمالية، والبيئة المؤسسية والتنظيمية، فضلا عن التدخل المباشر من جانب الرئيس التركي في السياسة النقدية؛ ويرى أن الحكومة ستحتاج الآن إلى معالجة نقاط الضعف الاقتصادية ومستويات التضخم المرتفعة؛ ويدعو الحكومة إلى إعادة مصداقية المؤسسات الرئيسية مثل البنك المركزي التركي ومعهد الإحصاء التركي. يعتقد أن وجود علاقة أقوى وأكثر صدقًا مع الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يساعد في تخفيف بعض المصاعب ويساعد في تحسين مستويات معيشة السكان الأتراك؛

* * * * * * * * * * * *

٢٣. يدعو تركيا إلى إحراز تقدم في مواءمتها لتوجيهات الاتحاد الأوروبي ومجموعة القوانين المتعلقة بالبيئة والعمل المناخي؛ يشيد بعمل المدافعين عن حقوق البيئة الأتراك؛ يرحب بقرار الحكومة التركية التصديق على اتفاقية باريس للمناخ وتعهدها بأن تصبح محايدة للكربون بحلول عام ٢٠٥٣.

ويأسف لأن هذا الالتزام لا يتبعه إجراء محدد؛ ويأسف كذلك لأنه على الرغم من أن تركيا قد وضعت أهدافًا طموحة في مجالات تشمل مكافحة التلوث وإدارة النفايات ومكافحة تغير المناخ، ولا يزال التنفيذ ضعيفاً، وإدارة الأزمات الاقتصادية المستمرة لها الأسبقية على الجهود المبذولة لتحقيق اقتصاد مستدام؛ يدعو تركيا إلى زيادة مساهمتها في حماية المناخ والتنوع البيولوجي وإعطاء الأولوية لاعتماد قانون المناخ الخاص بها؛ يكرر دعوته الحكومة التركية إلى وقف خططها بشأن محطة أكويو للطاقة النووية، التي تقع في منطقة معرضة للزلازل الشديدة، وبالتالي تشكل تهديدا كبيرا ليس فقط لتركيا، ولكن أيضا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. يدعو تركيا، في هذا الصدد، إلى الانضمام إلى اتفاقيتي إسبو وآرهوس للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا، ويكرر دعوته للحكومة التركية لإشراك حكومات الدول المجاورة لها فيما يتعلق بأي تطورات أخرى في مشروع أكويو؛ وبالتالي يشكلون تهديدًا كبيرًا ليس فقط لتركيا، ولكن أيضًا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ يدعو تركيا، في هذا الصدد، إلى الانضمام إلى اتفاقيتي إسبو وآرهوس للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا، ويكرر دعوته للحكومة التركية لإشراك حكومات الدول المجاورة لها فيما يتعلق بأي تطورات أخرى في مشروع أكويو؛ وبالتالي يشكلون تهديدًا كبيرًا ليس فقط لتركيا، ولكن أيضًا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ يدعو تركيا، في هذا الصدد، إلى الانضمام إلى اتفاقيتي إسبو وآرهوس للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا، ويكرر دعوته للحكومة التركية لإشراك حكومات الدول المجاورة لها فيما يتعلق بأي تطورات أخرى في مشروع أكويو؛

* * * * * * * * * * * *

٢٤ – يرحب، بعد فترة من المواجهة، بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها تركيا نحو تطبيع العلاقات مع عدة دول، مثل أرمينيا ومصر وإسرائيل ودول الخليج؛ ويدعو تركيا إلى متابعة هذه التطورات الإيجابية في شكل عمل ملموس فيما يتعلق بجميع الجيران؛ يرحب بمشاركة تركيا في مؤتمرات قمة المجموعة السياسية الأوروبية؛ ومع ذلك، لا تزال تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن السياسة الخارجية لتركيا لا تزال تتعارض في العديد من الجوانب مع مصالح الاتحاد الأوروبي، وبعيدًا عن التقرب من الاتحاد الأوروبي، فقد تباعدت أكثر في العام الماضي، حيث وصلت إلى مستوى قياسي منخفض

من الانحياز بنسبة ٧٪ فقط من الاتحاد الأوروبي. قرارات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وفقًا لأحدث تقرير للجنة حول تركيا؛

* * * * * * * * * * * *

٢٥. يدين التدخلات العسكرية التركية في سوريا واحتلالها غير القانوني لمناطق في شمال سوريا، ويدين قيام تركيا والفصائل السورية المحلية بانتهاك حقوق المدنيين وتقييد حرياتهم مع الإفلات من العقاب في الأراضي التي تحتلها تركيا؛ يأسف لأن الاحتلال رافقه فرار جزء كبير من السكان هناك، الذين أصبحت عودتهم إلى يومنا هذا مستحيلة بسبب المحتلين الأتراك والميليشيات الإسلامية المحلية المتحالفة معهم؛ يكرر أن أي توغل بري جديد في سوريا سيكون له آثار خطيرة على الأمن الدولي؛

* * * * * * * * * * * *

٢٦. يعرب عن قلقه إزاء الضربات الجوية التركية في شمال سوريا والعراق، ولا سيما ضد منطقة سنجار، التي تضم السكان اليزيديين الذين عانوا من الإبادة الجماعية على يد تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٤، وإزاء الوجود العسكري المستمر على الأراضي العراقية؛ ويؤكد من جديد أن السكان المدنيين لا ينبغي أن يكونوا أبداً ضحية للدفاع العسكري عن النفس؛ ويدعو السلطات التركية إلى ممارسة ضبط النفس مع الاحترام الكامل للمعايير الدولية؛

* * * * * * * * * * * *

٢٧. نأسف لأن مواقف تركيا وسياستها تجاه ليبيا ظلت دون تغيير إلى حد كبير؛ يلاحظ بقلق أنه في أكتوبر ٢٠٢٢، وقعت تركيا مذكرة تفاهم جديدة بشأن الهيدروكربونات مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على الاستقرار الإقليمي إلى الحد الذي قد يستلزم تنفيذًا مباشرًا أو غير مباشر للاتفاقين. ومذكرات التفاهم غير القانونية لعام ٢٠١٩ بشأن التعاون العسكري وترسيم الحدود البحرية؛ - يجدد إدانته لتوقيع مذكرات التفاهم بين تركيا وليبيا بشأن التعاون الأمني والعسكري الشامل وتحديد المناطق البحرية، وهي مترابطة وانتهاكات واضحة للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والحقوق السيادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ يدعو تركيا إلى التعاون مع عملية إيريني في فرض حظر الأسلحة على ليبيا وفي مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم؛

* * * * * * * * * * * *

٢٨ - يشدد على الأهمية المتزايدة لمنطقة غرب البلقان في السياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها الخاصة مع دول مثل البوسنة والهرسك وصربيا، التي تعد أهم محاور تركيا في شؤون البلقان؛

* * * * * * * * * * * *

٢٩. نشعر بالقلق إزاء تدخل تركيا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والذي يستهدف المواطنين الأوروبيين من أصول تركية؛ يدعو المفوضية إلى تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالتدخل الأجنبي (INGE٢) في حزمة الدفاع عن الديمقراطية من أجل مواجهة تدخل السلطات الأجنبية؛ يدعو أقسام StratCom التابعة لخدمة العمل الخارجي

الأوروبية إلى توثيق الشكوك حول المعلومات المضللة التركية الموجهة ضد الاتحاد الأوروبي وتقديم تقرير بالنتائج التي تتوصل إليها إلى البرلمان الأوروبي؛

* * * * * * * * * * * *

٣٠ - يشير إلى أن تركيا، باعتبارها عضوا في حلف شمال الأطلسي، تلعب دورا جيوستراتيجيا يضمن الأمن الإقليمي والأوروبي، ومن المتوقع أن تتصرف بما يتماشى مع التزاماتها في حلف شمال الأطلسي؛

* * * * * * * * * * * *

٣١ - يدعم تطبيع العلاقات بين أرمينيا وتركيا لصالح المصالحة والاستقرار والأمن الإقليميين، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويرحب بالتقدم المحرز حتى الآن؛ يلاحظ مع التقدير حضور رئيس وزراء أرمينيا حفل تنصيب رئيس تركيا المنتخب حديثا؛ يدعو إلى التنفيذ السريع للاتفاقات التي توصل إليها الممثلون الخاصون للحكومتين التركية والأرمنية، مثل فتح المجال الجوي والحدود بين البلدين؛ ويدعو الجانبين إلى المشاركة في العملية بحسن نية ودون شروط مسبقة؛ يعرب عن أمله في أن يعطي هذا زخماً لتطبيع العلاقات في منطقة جنوب القوقاز؛ يشجع تركيا مرة أخرى على الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية من أجل تمهيد الطريق لمصالحة حقيقية بين الشعبين التركي والأرمني والاحترام الكامل لالتزاماتها بحماية التراث الثقافي الأرمني.

* * * * * * * * * * * *

٣٢ - يشيد بالجهود التي تبذلها تركيا لمواصلة استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم والذي يبلغ نحو ٤ ملايين شخص؛ يرحب، في هذا الصدد، بمواصلة توفير تمويل الاتحاد الأوروبي للاجئين والمجتمعات المضيفة في تركيا، ويعرب عن التزامه القوي بمواصلة ذلك في المستقبل.

ويدعو المفوضية إلى تقديم مقترح لاستمرار تمويل اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا بعد عام ٢٠٢٤؛ يدعو المفوضية إلى ضمان أقصى قدر من الشفافية والدقة في تخصيص الأموال في إطار الصندوق الذي يخلف مرفق اللاجئين في تركيا، ضمان تقديم الأموال في المقام الأول مباشرة للاجئين والمجتمعات المضيفة، وإدارتها من قبل المنظمات التي تضمن المساءلة والشفافية؛ يدعم إجراء تقييم موضوعي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن المسائل المتعلقة باللاجئين والهجرة ويؤكد أهمية امتثال الجانبين لالتزاماتهما بموجب البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لعام ٢٠١٦ واتفاقية إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وتركيا فيما يتعلق بالجميع. الدول الأعضاء، بما في ذلك استئناف إعادة قبول العائدين من اليونان وتفعيل خطة القبول الإنساني الطوعي؛ يكرر أنه لا ينبغي للسلطات التركية أن تقوم بعمليات الإعادة إلا على أساس طوعي، وفقط إذا نفذتها بشكل آمن؛ ويعترض بشدة على أي استغلال للمهاجرين من قبل الحكومة التركية؛ ويؤكد ضرورة ضمان حماية حقوق وحريات جميع اللاجئين والمهاجرين؛ ويشير إلى أنه نتيجة لاستغلال تركيا المؤسف للاجئين، وقد تم تسجيل زيادة مستمرة في طلبات اللجوء في قبرص خلال السنوات الأخيرة؛ يشير إلى التزام تركيا باتخاذ أي تدابير ضرورية لمنع إنشاء طرق بحرية أو برية جديدة للهجرة غير الشرعية من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ يساورها قلق بالغ إزاء التقارير الموثوقة عن عمليات الترحيل التعسفي والإرجاع بإجراءات موجزة للأشخاص الذين تم القبض عليهم أثناء محاولتهم عبور الحدود؛ يدين الهجمات المعادية للأجانب

ضد اللاجئين في تركيا وتأجيج الخطاب المناهض للاجئين والهجرة من قبل السياسيين الأتراك؛ يأسف لعدم إمكانية الوصول إلى أكثر من ٣٠ مركز ترحيل في تركيا للمنظمات الدولية والوطنية من أجل المراقبة وتقديم المساعدة؛ ويدعو المفوضية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي ومراقبتها بشكل صحيح؛ حدود؛ يدين الهجمات المعادية للأجانب ضد اللاجئين في تركيا وتأجيج الخطاب المناهض للاجئين والهجرة من قبل السياسيين الأتراك؛ يأسف لعدم إمكانية الوصول إلى أكثر من ٣٠ مركز ترحيل في تركيا للمنظمات الدولية والوطنية من أجل المراقبة وتقديم المساعدة؛ ويدعو المفوضية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي ومراقبتها بشكل صحيح؛ حدود؛ يدين الهجمات المعادية للأجانب ضد اللاجئين في تركيا وتأجيج الخطاب المناهض للاجئين والهجرة من قبل السياسيين الأتراك؛ يأسف لعدم إمكانية الوصول إلى أكثر من ٣٠ مركز ترحيل في تركيا للمنظمات الدولية والوطنية من أجل المراقبة وتقديم المساعدة؛ ويدعو المفوضية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي ومراقبتها بشكل صحيح؛

* * * * * * * * * * * *

٣٣ - يرحب بتخفيف حدة التوترات التي لوحظت في شرق البحر الأبيض المتوسط في الآونة الأخيرة، والزخم الإيجابي الذي يبدو أنه يتطور في الآونة الأخيرة، لا سيما في أعقاب زلازل شباط/فبراير، ويعرب عن أمله في أن تؤدي حقبة جديدة محتملة في السياسة الخارجية لتركيا إلى تحقيق نتائج إيجابية في العلاقات الثنائية بين تركيا وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ يظل مدركًا تمامًا أن أي ديناميكيات إيجابية يمكن عكسها بسهولة في أي لحظة بينما تظل القضايا الأساسية دون حل؛ يعرب عن قلقه إزاء تصريحات بعض المسؤولين الأتراك التي تطعن في سيادة الجزر اليونانية؛ يدعو تركيا إلى احترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، فضلا عن حقوقها السيادية، بما في ذلك، في جملة أمور، الحق في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، وفقًا لقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي؛ يعرب عن تضامنه الكامل مع اليونان وجمهورية قبرص؛ يكرر دعوته تركيا إلى إظهار التزام جماعي حقيقي فيما يتعلق بتسوية ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري في كل من بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط، بحسن نية وبما يتماشى مع القانون الدولي ومبدأ علاقات حسن الجوار والامتناع عن أي أعمال أو تهديدات أحادية غير قانونية؛ يعرب عن قلقه العميق من استمرار تركيا في التمسك بالتهديد الرسمي بالحرب ضد اليونان (سبب الحرب)، إذا مارست الأخيرة حقها القانوني في توسيع مياهها الإقليمية حتى ١٢ ميلاً بحريًا في بحر إيجه. وفقاً للمادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ يحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الانخراط بحسن نية في التسوية السلمية للنزاعات؛

* * * * * * * * * * * *

٣٤ - يأسف لاستمرار مشكلة قبرص؛ يؤكد من جديد بقوة وجهة نظره بأن الحل الدائم الوحيد للقضية القبرصية هو تسوية عادلة وشاملة وقابلة للحياة، بما في ذلك جوانبها الخارجية، في إطار الأمم المتحدة، على أساس اتحاد فيدرالي ثنائي الطائفة ومنطقتين مع اتحاد دولي واحد. الشخصية الاعتبارية، والسيادة الواحدة، والمواطنة الواحدة، والمساواة السياسية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا للقانون الدولي وعلى أساس احترام المبادئ التي قام عليها الاتحاد؛ يعرب عن أسفه لتخلي الحكومة التركية عن الأساس المتفق عليه

للحل وعن إطار الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن حل الدولتين في قبرص بمفردها؛ ويدعو تركيا إلى التخلي عن هذا الاقتراح غير المقبول لحل الدولتين؛ يدين بشدة أي إجراء لتسهيل أو المساعدة بأي شكل من الأشكال على الاعتراف الدولي بالكيان الانفصالي غير القانوني في قبرص، ويؤكد أن مثل هذه الإجراءات تضر بشدة بالجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاستئناف محادثات التسوية تحت رعاية الأمم المتحدة؛ ويؤيد جميع المقترحات البناءة التي تهدف إلى كسر الجمود في عملية التسوية ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى القيام بذلك المشاركة بشكل أكثر نشاطًا في هذا الصدد؛ يدين حقيقة استمرار تركيا في انتهاك قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٥٥٠ (١٩٨٤) و٧٨٩ (١٩٩٢)، اللذين يدعوان تركيا إلى نقل منطقة فاروشا إلى سكانها الشرعيين تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، ومن خلال دعم فتح مدينة فاروشا أمام الجمهور؛

ويرى أن هذا الانتهاك يقوض الثقة المتبادلة وبالتالي احتمال استئناف المحادثات المباشرة بشأن حل شامل للمشكلة القبرصية؛ يحث تركيا بقوة مرة أخرى على التراجع عن إجراءاتها غير القانونية والأحادية في فاروشا؛ ويدعو كذلك تركيا إلى سحب قواتها من قبرص والامتناع عن أي عمل أحادي من شأنه ترسيخ التقسيم الدائم للجزيرة وعن العمل الذي يغير التوازن الديموغرافي. يدعو بشكل عاجل إلى استئناف المفاوضات بشأن إعادة توحيد قبرص تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن من حيث توقفت في كران مونتانا في عام ٢٠١٧؛ يكرر دعوته تركيا إلى الوفاء بالتزاماتها كاملة، التنفيذ غير التمييزي للبروتوكول الإضافي لاتفاق أنقرة تجاه جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية قبرص؛ ولا يزال يشعر بالقلق إزاء القيود التعليمية التي يواجهها القبارصة اليونانيون في الجيوب؛ يأسف لأن تركيا لم تحرز أي تقدم نحو تطبيع علاقاتها مع جمهورية قبرص؛ يؤكد حقيقة أن التعاون لا يزال ضروريا في مجالات مثل العدالة والشؤون الداخلية، فضلا عن قانون الطيران واتصالات الحركة الجوية، مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك جمهورية قبرص؛ يعرب عن أسفه لاستمرار تركيا في رفض الامتثال لقانون الطيران ومنعها من دخول السفن التي ترفع علم إحدى الدول الأعضاء إلى مضيق البوسفور والدردنيل. ويرى أن هذا يمكن أن يكون المجال الذي يمكن لتركيا أن تثبت فيه التزامها بتدابير بناء الثقة؛

* * * * * * * * * * * * *

٣٥. يدين بدء قوات الاحتلال التركية أعمال بناء غير قانونية داخل المنطقة العازلة بالقرب من قرية بيلا/بيلي المشتركة بين الطائفتين في قبرص، وكذلك الهجمات ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والإضرار بمركبات الأمم المتحدة في ١٨ أغسطس ٢٠٢٣؛ ويدعو إلى احترام وضع المنطقة العازلة وتفويض قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص؛ يشير إلى أن التهديدات التي تتعرض لها سلامة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والإضرار بممتلكات الأمم المتحدة تشكل جريمة بموجب القانون الدولي؛ ويحث تركيا وقيادة القبارصة الأتراك على وقف وعكس جميع هذه الأنشطة الأحادية وتجنب أي أعمال واستفزازات أخرى لا تفضي إلى استئناف المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة.

* * * * * * * * * * * * *

٣٦ - يكرر دعوته تركيا إلى منح طائفة القبارصة الأتراك المجال اللازم للتصرف وفقا لدورها كطائفة مشروعة في الجزيرة، وهو حق يكفله دستور جمهورية قبرص؛ يكرر دعوته المفوضية إلى تكثيف جهودها للتعامل مع طائفة القبارصة

الأتراك، مذكراً بأن مكانها موجود في الاتحاد الأوروبي. ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى إظهار نهج أكثر شجاعة للجمع بين المجتمعات المحلية؛ يشدد على ضرورة تنفيذ مجموعة قوانين الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء الجزيرة بأكملها بعد التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص؛ يسلط الضوء، في هذه الأثناء، وأن جمهورية قبرص مسؤولة عن تكثيف جهودها لتسهيل مشاركة القبارصة الأتراك مع الاتحاد الأوروبي؛ يشيد بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة المشتركة بين الطائفتين والمعنية بالأشخاص المفقودين، ويكرر دعوته لتركيا لتعزيز جهودها في توفير المعلومات الهامة من أرشيفها العسكري، وكذلك الوصول إلى الشهود في المناطق المغلقة؛ ويدعو تركيا إلى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة مجلس أوروبا، في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع والتدمير المتعمد للتراث الثقافي؛ ويدين المحاولات المتكررة من جانب تركيا لترهيب وإسكات الصحفيين القبارصة الأتراك والمواطنين التقدميين في الطائفة القبرصية التركية، وبالتالي انتهاك حقهم في حرية الرأي والتعبير؛ وكذلك الوصول إلى الشهود في المناطق المغلقة؛ ويدعو تركيا إلى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة مجلس أوروبا، في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع والتدمير المتعمد للتراث الثقافي؛ ويدين المحاولات المتكررة من جانب تركيا لترهيب وإسكات الصحفيين القبارصة الأتراك والمواطنين التقدميين في الطائفة القبرصية التركية، وبالتالي انتهاك حقهم في حرية الرأي والتعبير؛ وكذلك الوصول إلى الشهود في المناطق المغلقة؛ ويدعو تركيا إلى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة مجلس أوروبا، في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع والتدمير المتعمد للتراث الثقافي؛ ويدين المحاولات المتكررة من جانب تركيا لترهيب وإسكات الصحفيين القبارصة الأتراك والمواطنين التقدميين في الطائفة القبرصية التركية، وبالتالي انتهاك حقهم في حرية الرأي والتعبير؛

الطريق إلى الأمام في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

ان البرلمان الاوروبي:

٣٧. يكرر اقتناعه الراسخ بأن تركيا بلد ذو أهمية استراتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي ومجال الطاقة والسياسة الخارجية، وشريك رئيسي لاستقرار المنطقة الأوسع وحليف مهم، بما في ذلك داخل منظمة حلف شمال الأطلسي؛ يؤكد من جديد أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالسعي إلى إقامة أفضل العلاقات الممكنة مع تركيا على أساس الحوار والاحترام والثقة المتبادلة، بما يتماشى مع القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار. ويدعو إلى أن تكون العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مبنية على رؤية طويلة المدى ومبنية على التعاون وليس المواجهة؛

* * * * * * * * * * * * *

٣٨ - يرى، في ضوء كل ما سبق، أنه في غياب تغيير جذري في مسار الحكومة التركية، لا يمكن استئناف عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الظروف الحالية؛ يحث الحكومة التركية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على كسر الجمود الحالي والمضي قدما نحو شراكة أوثق وأكثر ديناميكية واستراتيجية. يوصي بالتعامل مع هذه المسألة بأعلى مستوى من المسؤولية والتفاني والبدء في عملية تفكير لإيجاد إطار مواز وواقعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يشمل مصالح جميع الأطراف المعنية؛ ولذلك يدعو المفوضية إلى استكشاف الأشكال الممكنة لإطار جذاب للطرفين من خلال عملية شاملة وشاملة، مثل اتفاقية الشراكة الحديثة.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊

٣٩. يصر على أن الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية، فضلا عن الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية واحترام حقوق الأقليات، يجب أن تظل في قلب علاقات حسن الجوار بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وأن أي وينبغي أن يكون إطار هذه العلاقات مدعوما بقوة بمبادئ القانون الدولي والتعددية؛

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊

٤٠. يقر ويشيد بالتطلعات الديمقراطية والمؤيدة لأوروبا لأغلبية المجتمع التركي (وخاصة بين الشباب التركي)، الذين لن يتخلى عنهم الاتحاد الأوروبي؛ يعرب عن التزامه التام بمواصلة وزيادة الدعم للمجتمع المدني المستقل في تركيا، بما في ذلك المساعدة المالية المباشرة، في أي ظرف من الظروف وتحت أي إطار للعلاقات التي قد يجلبها المستقبل، بما في ذلك من خلال المراقبة المنتظمة لحالة الحق في حرية التجمع و والجمعيات في تركيا، فضلاً عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتقلص الحيز المدني؛ يكرر دعوته إلى تعزيز وتعميق المعرفة والتفاهم المتبادل بين مجتمعات الدول الأعضاء في تركيا والاتحاد الأوروبي، وتعزيز النمو الثقافي والتبادلات الاجتماعية والثقافية ومكافحة جميع مظاهر التعصب الاجتماعي والديني والثقافي.

التحيز العرقي أو الثقافي؛ يشجع تركيا والاتحاد الأوروبي على تعزيز القيم المشتركة من خلال دعم الشباب وتعزيز مشاركة الشباب والبناء على الخبرة السابقة في تعاونهم في مجال البحث والتعليم. يرحب، في هذا الصدد، بالاتفاقيات التي تمنح صفة الانتساب لتركيا لبرنامج Horizon Europe وErasmus+ وفيلق التضامن الأوروبي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ ويدعو إلى زيادة دعم الاتحاد الأوروبي لهذه البرامج.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊

٤١. يؤكد من جديد دعمه لاتحاد جمركي محدث ذي نطاق أوسع ومفيد للجانبين، والذي يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الرقمنة ومواءمة الصفقة الخضراء؛ يصر على أن مثل هذا التحديث يجب أن يرتكز على شروط قوية تتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، وأنه لا يمكن تصوره إلا بعد تنفيذ تركيا الكامل للبروتوكول الإضافي بشأن تمديد اتفاق أنقرة. وتجاه جميع الدول الأعضاء دون تحفظ وبطريقة غير تمييزية؛ ويشدد على أن كلا الطرفين يجب أن يكونا على وعي تام بهذه المشروطية الديمقراطية منذ بداية أي مفاوضات، حيث أن البرلمان لن يعطي موافقته على الاتفاق النهائي إذا لم يتم إحراز تقدم في هذا المجال؛ يأسف لأن الاتحاد الجمركي الحالي لن يحقق إمكاناته الكاملة حتى تنفذ تركيا البروتوكول الإضافي بشكل كامل وفعال فيما يتعلق بجميع الدول الأعضاء بطريقة غير تمييزية. يظل على استعداد للتقدم نحو تحرير التأشيرات بمجرد أن تستوفي السلطات التركية المعايير الستة المعلقة ويتم الوفاء بها بشكل فعال وبطريقة غير تمييزية تجاه جميع الدول الأعضاء.

❊❊يأسف بشدة للمحاولات المستمرة التي تبذلها السلطات التركية لإلقاء اللوم على الاتحاد الأوروبي لعدم التقدم في هذا الملف، مع عدم اتخاذ أي خطوات ضرورية للامتثال للمعايير الستة المعروفة؛ يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لإنشاء مسار سريع لإجراءات التأشيرة لطلاب إيراسموس الأتراك.

مع عدم اتخاذ أي خطوات ضرورية للامتثال للمعايير الستة المعروفة؛ يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لإنشاء مسار سريع لإجراءات التأشيرة لطلاب إيراسموس الأتراك.

محضر ابرز كلمات اعضاء البرلمان الاوروبي حول تقرير تركيا 2022

حقوق الإنسان والديمقراطية يجب أن تكون حجر الزاوية في علاقتنا مع تركيا

*الترجمة والتحرير: المرصد

ناتشو سانشيز أمور، المتحدث :

سيدي الرئيس، أول شيء أريد أن أفعله هو أن أشكركم على العمل والأجواء التي هيئناها عند كتابة التقرير مع زملائي مقرري الظل. أعتقد أننا نعمل على صياغة موقف مشترك، موقف يحظى بإجماع متزايد، وبالتالي موقف أقوى وأكثر قوة لهذا البرلمان. وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، لم يتم التصويت ضد هذا التقرير في لجنة الشؤون الخارجية.

إن القضية المركزية في التقرير، المتكررة، بل والمملة، تتلخص في الحالة الصحية غير المستقرة لعملية انضمام تركيا. ولتحليل هذه الحالة الصحية الضعيفة للعملية، لا بد أن نتحدث هذا العام عن الانتخابات الأخيرة في تركيا.

لا أرى ما هي الحوافز التي قد تمتلكها النخبة الحاكمة لتغيير سياساتها الداخلية أو الخارجية عندما يتم التصديق عليها للتو في هذه العملية.

وفي الواقع فإن ما نشاهده في السياسة الداخلية التركية هو استمرارية محضة. لا توجد إجراءات فيما يتعلق

بالحقوق والحريات. ولا يوجد حتى أي إعلانات عن خطط أو إصلاحات. إنها الاستمرارية البحتة.

بالطبع، كما هو الحال دائمًا، في أسبوع واحد، رسالة حب من الرئيس أردوغان إلى الاتحاد الأوروبي، وفي الأسبوع التالي، انتقادات غير مركزة تمامًا تعتمد على أنصاف الحقائق، وكلها للاستهلاك القومي المحلي.

وفيما يتعلق بعملية الانضمام، التي يجب أن تكون محور هذا التقرير، وليس السياسة الخارجية ولا الاقتصاد، وهما صفات ولها أطر أخرى، أعتقد أن تركيا يجب أن تتلقى بعض الرسائل الواضحة والحازمة من هذا البرلمان. لقد تم استنفاد عملية الانضمام. وهذا هو موقفي الخاص.

ويرى زملائي مقررو الظل أنها أصبحت منهكة، والأكثر من ذلك، في رأيي، أنها بدأت تتعطل، لأننا، في ظل عملية الانضمام، لا نبحث عن صيغ بديلة تتعلق بتركيا، وبالتالي، هذا الأمر. يمنعنا من البحث عن إطار مختلف، وهو ما طلبه المجلس من بوريل، لدراسة إطار للعلاقات مع تركيا يكون واقعيا ويستند إلى الإمكانيات الحقيقية المتاحة لدينا للتعامل مع تركيا.

لقد استنفدت العملية بسبب الافتقار الواضح للإرادة السياسية من جانب النخبة الحاكمة التركية. ليست هناك حاجة للبحث عن أنواع أخرى من المسؤوليات.

وما يتبقى هو مجرد قشرة فارغة بسيطة، نهدف فيها، نحن واضعو التقرير، في نهاية المطاف إلى حماية المجتمع المدني التركي الشجاع المؤيد للديمقراطية والمؤيد لأوروبا، على الأقل، وهو المكبح الوحيد الذي أعتقد أنه بقي لنا لتجنب هذه المشكلة. القتل الرحيم لهذه العملية.

ولكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإن ما عليك فعله هو الجدارة.

هذه عملية تنظيمية، وليست عملية معاملات، وبالتالي لا تعتمد على المفاوضات أو التسويق.

هذا ما قاله السيد بوريل للتو في جورجيا. إنها عملية تقوم على أساس مزايا البلد وتحقيق الأهداف التي تم وضعها.

لذلك، الأمر لا يتعلق بالجغرافيا السياسية، ولا يتعلق بالطائرات بدون طيار، ولا يتعلق بالحبوب، ولا يتعلق بحجم الجيش أو العلم.

ولهذا هناك أشكال أخرى لعلاقتنا. يتعلق الأمر بالامتثال لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

يتعلق الأمر بوضع كافالا ودميرتاش في الشارع.

يتعلق الأمر بوقف مهاجمة حرية التعبير، وترك المثليين والجمعيات بمفردهم، وترك حزب الشعوب الديمقراطي بمفرده، وعدم فرض أجندة إسلامية في ثقافة البلاد.

وإذا كانت تركيا راغبة حقاً في الإبقاء على عملية الانضمام حية، فيتعين عليها أن تطرح على الطاولة، ليس التصريحات، بل الحقائق والأفعال والتقدم الحقيقي.

ويبدو لي أن الصراع في قبرص في الأسابيع الأخيرة واستمرار إبقاء ستوكهولم في الانتظار، لا يشكل بالتأكيد أفضل خطاب تمهيدي للتواصل مع الاتحاد الأوروبي أو إحياء العملية المحتضرة.

أوليفر فارهيلي، عضو اللجنة .

– السيد الرئيس، الأعضاء الكرام، أعتقد أن هذه المناقشة جاءت في وقتها المناسب.

لقد كنت في أنقرة الأسبوع الماضي فقط – وهي الزيارة الأولى من جانبنا منذ الانتخابات الرئاسية في مايو – لأرى كيف يمكننا دفع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى الأمام. وأيضًا، في ضوء التقرير المشترك المقدم من

المفوضية والممثل السامي لدى زعماء الاتحاد الأوروبي، والمجلس الأوروبي حول الفرص القصيرة والطويلة الأجل لإعادة التواصل مع تركيا، كما طلبوا ذلك قبل العطلة الصيفية.

علاقاتنا مع تركيا هي المفتاح بالنسبة لنا. تظل تركيا دولة مرشحة، وحليفة في حلف شمال الأطلسي، وجارة قريبة وشريكًا رئيسيًا لتحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وجنوب القوقاز ومنطقة البحر الأسود.

لقد وقفنا إلى جانب شعب تركيا عندما يتعلق الأمر بالزلزال المدمر أو زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية، ونحن شركاء في هذه الأوقات عندما نرى تحركات جيوسياسية من حولنا وحول تركيا.

ومن أجل ضمان ازدهارنا الجماعي واستقرارنا الإقليمي، فإن إنشاء شرق متوسط مستقر وآمن أمر في غاية الأهمية.

لقد شهدت فترة ما بعد الزلزال انخفاضًا في التوترات بين اليونان وتركيا، وهو أمر مرحب به، ونأمل أن يستمر هذا الأمر وأن يخلق أساسًا جديدًا للسلام والاستقرار. وفي هذا السياق، يعد التقدم بشأن قضية قبرص أيضا أمرا لا غنى عنه، كما أكدت ذلك النتائج التي توصل إليها المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه.

إننا ندين الهجوم الذي شنه أفراد من القبارصة الأتراك على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويجب على الجانب القبرصي التركي احترام تفويض بعثة الأمم المتحدة في المنطقة العازلة والامتناع عن أي أعمال من شأنها تصعيد التوترات. إن وقف التصعيد أمر بالغ الأهمية.

نحن ندعم الجهود الرامية إلى تقديم ملخص سريع لمناقشات التسوية التي تقودها الأمم المتحدة، وبالطبع، وفقًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، لاحظنا أيضًا بعض الإنجازات ومساحة لتجديد المشاركة لـ:

أولاً،

يسعدنا جدًا أن نرى أنه تم إبرام اتفاقيات الشراكة الجديدة لمشاركة تركيا في برنامج أوروبا الرقمية وبرنامج السوق الموحدة. ومن شأن المشاركة في هذه البرامج أن تسهل الاستثمار وتعطي فائدة مباشرة للمواطنين والشركات في جميع أنحاء البلاد.

ثانياً،

أصبحت منصة الاستثمار التركية، التي أطلقناها العام الماضي، تعمل بكامل طاقتها الآن. لقد خصصنا بالفعل مبلغ ٣٧٠ مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي كضمان للاستفادة من الاستثمارات العامة والخاصة بما لا يقل عن ٢ مليار يورو. ستعمل هذه الاستثمارات على تعزيز علاقاتنا الاقتصادية، ولكنها ستخلق أيضًا النمو وفرص العمل في تركيا والاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يحفز هذا أيضًا التحول الرقمي والأخضر في تركيا.

ثالثا،

لقد أظهرنا تضامننا بعد الزلزال المدمر الذي وقع في شباط/فبراير الماضي. وسارعت المفوضية إلى حشد الشركاء الدوليين لدعم إعادة الإعمار وستضمن المفوضية أن تتم التعبئة الكاملة لتعهد الاتحاد الأوروبي البالغ مليار يورو بسرعة. لقد قمنا بالفعل بتقديم ١٥٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية. لقد انتهينا أيضًا من وضع اللمسات الأخيرة على حزمة أخرى بقيمة ٤١٧ مليون يورو للإغاثة من الزلزال وإعادة الإعمار. ونحن لسنا متفائلين فحسب، بل مصممون أيضًا

على تنفيذ جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار من خلال صندوق التضامن التابع للاتحاد الأوروبي، والذي طلبته تركيا بمبلغ ٤٠٠ مليون يورو. ولذلك، نحتاج إلى أن يوافق هذا المجلس بسرعة على اقتراح تعبئة الأموال لصالح تركيا.

رابعا،

فيما يتعلق بالهجرة: لا نزال ممتنين للعمل الذي قامت به تركيا في استضافة أربعة ملايين لاجئ من سوريا لعدد من السنوات حتى الآن. وحتى الآن، قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا بقيمة ١٠ مليارات يورو. لقد وقعت للتو على مشروع رائد بقيمة ٧٨١ مليون يورو، والذي يوفر الأموال لتغطية الاحتياجات الأساسية لمليوني لاجئ في تركيا.

وبالنظر إلى المستقبل، يجب أن ندرك أن استمرار مساعدة الاتحاد الأوروبي أمر ضروري، حتى بعد عام ٢٠٢٣. وتلتزم المفوضية بمواصلة الدعم الأوروبي الكبير للاجئين والمجتمعات المضيفة في تركيا بما يتناسب مع الحقائق الحالية على الأرض وباعتباره استثمارًا كبيرًا في الاستقرار. والأمن بمستوى مناسب من المساعدة المالية وبأهداف عامة ستتم مناقشتها في المجلس الأوروبي والتشاور معها مع تركيا في الوقت المناسب.

وتدعو المفوضية سلطات الميزانية إلى ضمان المساعدة المالية اللازمة التي تسمح بمواصلة مشاركتنا. ونحن نرحب بدعم تركيا لأوكرانيا وسلامة أراضيها، فضلا عن جهود تركيا لإحياء مبادرة حبوب البحر الأسود، التي تلعب دورا هاما في ضمان الأمن الغذائي العالمي. ومن الضروري أن تظل تركيا منخرطة مع الاتحاد الأوروبي أيضًا بشأن تنفيذ العقوبات ضد روسيا، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الخاضعة للعقوبات.

وعلى الصعيد الداخلي، كما تعلمون، أصدرت اللجنة تقييمها السنوي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. لقد تبين أن تركيا واصلت الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي مع تراجعها في مجال الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية. وتماشيا مع قرار المجلس الأوروبي، لا تزال مفاوضات الانضمام مع تركيا في طريق مسدود.

إن رفض تركيا تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمر مثير للقلق بشكل خاص. ويظل الحوار حول مثل هذه القضايا جزءًا لا يتجزأ من العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ستنشر المفوضية قريبًا التقرير السنوي لهذا العام وسنواصل أيضًا دعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك من خلال مساعدتنا الكبيرة عبر منظمات المجتمع المدني بمحفظة مستمرة تبلغ ٨٧ مليون يورو.

جورجي فلاد نيستور،

– الرئيس العام، الهيئة العامة، والسيدات والسيدات: هذه هي الحقيقة المهمة التي نقترحها في الفقرة ٣٦، وهي تحديد صيغة جديدة لتوحيد واقعي للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية تركيا بشكل متواصل، وتوضح أيضًا فكرة تقدم الجمهورية التركية في الاتجاه الصحيح من قبلنا.

للتأكد من أن هذه الملاحظة ضرورية، وإلزام سياسي، عند الرغبة في الالتزام الدبلوماسي بمهمة دبلوماسية كبيرة، يعد بمثابة وسيلة لكسب المال بشكل مباشر أكثر من خلال اسم واحد.

هناك مناقشات موجودة وموجودة في مجموعاتنا السياسية الجديدة، وهي مستمرة في الاستمرار في عمليات متابعة الانغماس هذه ومع العديد من المعلومات. الربح الوحيد الذي لا يجب أن يكون جيدًا هو أن تخسره أو تخسره في رؤية هذه المنطقة الإستراتيجية والعسكرية المهمة لمجموعة هذه المنطقة ذات الأهمية القصوى للاتحاد الأوروبي.

إيزابيل سانتوس، اسم مجموعة S&D .

– السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة زميلي ناتشو سانشيز أمور على هذا التقرير، وأن أغتنم هذه الفرصة لمخاطبة السلطات التركية، بصفتي مقررًا للأشخاص الذين اختفوا في قبرص خلال المواجهات الطائفية في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٤. الغزو التركي عام ١٩٧٤.

شهادة سو على معاناة عائلات القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، بعد نصف قرن من الأحداث الأخيرة، وبينما لا يزال ٧٦٩ قبرصيًا يونانيًا و٢٠٠ قبرصي تركي في عداد المفقودين. كلنا ضحايا وكلنا نعاني من نفس الألم. هذا مسعى إنساني. لا توجد مساحة للفواصل. ولذلك أناشد السلطات التركية المضي قدمًا في نشر المعلومات المهمة من الأرشيف العسكري والوصول إلى التضاريس والمناطق المغلقة، بهدف القيام بالعمليات اللازمة لإزالة الرفات والتعرف عليها وإعادتها إلى أسرها.

الإيقاع هو الأفضل بالنسبة لنا. ومن الملح التحرك بسرعة. التاريخ لن يغفر لنا.

مالك عزماني، نيابة عن مجموعة التجديد .

– السيد الرئيس، عزيزي المفوض، أود أولاً أن أعرب عن امتناني للمقرر المعني بهذا التقرير، السيد سانشيز أمور، وبالطبع أيضاً زملائي، مقرري الظل، على هذا التقرير المهم. و شكرا لحسن التعاون .

حسنًا، بعد الانتخابات التركية في مايو، استخدم الرئيس أردوغان خطاب النصر الذي ألقاه لاستهداف الأقليات مرة أخرى، وخاصة المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. أعتقد أن هذا أمر شائن ويظهر ما يمكن أن نتوقعه في السنوات القادمة.

لذا، لا ينبغي لنا أن نتورط في مناقشات لا نهاية لها حول محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كلنا نرى الواقع كما هو على الأرض، وفي نفس الوقت لا يمكننا أن نبقى في حالة جمود.

وتظل تركيا شريكًا حاسمًا للتعاون في مجالات التجارة والهجرة والأمن، على سبيل المثال، وسيستفيد الشعب التركي، الذي يتعامل مع المشاكل الاقتصادية وعواقب الزلزال، من المزيد من التعاون.

دعونا نرى كيف يمكننا تحسين علاقاتنا الآن بطريقة مختلفة، على سبيل المثال من خلال تحديث اتفاقية الشراكة بعد ٦٠ عامًا. وأنا على يقين من أن الاتحاد الأوروبي سيستفيد أيضًا من هذا. لا ينبغي لنا أن ننتظر أكثر من ذلك. ويتعين على الاتحاد الأوروبي وتركيا إيجاد صيغة جديدة للتعاون.

سيرجي لاجودينسكي، نيابة عن مجموعة Verts/ALE .

– سيدي الرئيس، ها نحن ذا مرة أخرى: عام آخر، تقرير آخر عن تركيا، ومرة أخرى لتهنئة المقرر على عمله الرائع. شكرا لجمعنا معا وإيجاد الحلول لكل شيء.

ومرة أخرى، قمنا بتقييم ما إذا كان شركاؤنا الأتراك يقتربون منا ونقترب منهم. نحن نعتمد على تركيا والآن نعتمد على تركيا بشكل أكبر، كجارة وشريكة في الناتو، وتركيا تعتمد علينا. ولكن سنة بعد سنة، لا نقترب.

ما زلنا ننتظر تصديق تركيا على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وتنفيذ العديد من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، يمكننا أن نساعد مجتمعاتنا على مواصلة التعاون. ونعم، ينبغي لنا أن نناقش كيفية تعزيز تحرير التأشيرات. ينبغي لنا أن نناقش كيفية تعزيز الاتحاد الجمركي والحديث عن اجتماع ممثلين رفيعي المستوى معًا مرة أخرى.

ولكن هذا لا يعني أن نتوقف عن التفكير والإيمان بعملية الانضمام. لقد تحدثت مع المجتمع المدني. لقد تحدثت إلى جيل الشباب.

لقد طلبوا منا جميعاً أن نكرر هذه الفرصة – فرصة لمستقبلهم الأوروبي. ونعم، النقد لا يزال قائما، وسيظل كذلك دائما، وسنواصل النضال من أجل إطلاق سراح الناس من السجون ومن أجل الديمقراطية في تركيا. لكننا سنفعل ذلك بعقل يركز على أن تصبح تركيا أوروبا في مرحلة ما. ونحن مدينون بذلك لجيل الشباب.

– لقد بدأت في الانخراط في حوار مكثف ومكثف مع تركيا، ولا علاقة لها بالموضوع.. تركيا لديها شريك جيوسياسي وسياسي واقتصادي وإقليمي مع انتشار إنساني. يقوم المجتمع بإجراء حوار حول التحرر من خلال مجموعة واحدة.لا يمكن تغيير المنطقة بأكملها.

تييري مارياني، الاسم المستعار للمجموعة .

– سيدي الرئيس، إن الشعوب الأوروبية لا ترغب في مغادرة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولا ترغب في تحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك. لقد تم الإعلان عن أول مرة في عام ٢٠١٦، حيث لم تعد تركيا عضوًا في الاتحاد الأوروبي. تركيا هي تراث حضارة عظيمة، حضارة مختلفة عن الجني الأوروبي. حساب الهوية، حساب السياسة أيضًا.

نحن نواجه سلوكًا مضطربًا تجاه رئيس أردوغان المعزز. التعزيز على غرار مجموعة أحداث ٢٠١٦، والتعزيز من أجل مواجهة مرشحي جميع المعارضين الذين ينشطون في الغرب في الآونة الأخيرة، وتعزيز الاضطراب في أيديولوجيتنا السياسية في مواجهة الصراع في أوكرانيا، لا. ربح الإطارات من أجل التأثير على المستوى الدولي. لا يقتصر الأمر على أن أردوغان هو رئيس الدولة الحقيقي. تحظى أنقرة دائمًا بمصالحها أمام الآخرين، وتظل دائمًا جيوسياسية حقيقية قبل التصريحات الدخانية. هذا هو السبب في أننا نستطيع أن نقول على الأقل أن المشاريع الخيالية في بروكسل هي أيضًا تلك التي لها دور أكبر في العالم.

نحن لا نملك أي أموال، في الواقع، لمكافحة مشاريع الطاقة في أنقرة. على العكس من ذلك، نحن نتغذى على طموحاتنا من خلال ما لدينا. وعندما تهدد تركيا الجزر اليونانية وتحتل شيبر، فإن الاتحاد الأوروبي يحترم مواطنيه. عندما تحتل تركيا سوريا، لا يوجد لدينا أي انفصال. عندما تتحدث تركيا عن مصالحنا في البلقان أو في أفريقيا، فإننا نلتزم الصمت الشديد.

إلهان كيوتشيوك (تجديد).

– السيد الرئيس، عزيزي المفوض، زملائي الأعزاء، نحن بحاجة إلى كسر معضلة المرساة/المصداقية في العلاقات

بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

تركيا دولة مرشحة، والشعب التركي يؤيد بأغلبية ساحقة عضوية الاتحاد الأوروبي. كلما زاد ترسيخ تركيا، أصبحت تركيا أكثر مصداقية، وكلما اتخذت الخطوات اللازمة نحو الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من كل الصعوبات والتعقيدات، يتعين علينا أن نبقي منظور انضمام تركيا مفتوحا وأن نشجع إصلاحات الاتحاد الأوروبي.

إن معالجة الحرب الروسية، وضمان الأمن العسكري الأوروبي، وأمن الطاقة والغذاء والإمدادات، وإدارة أزمة الهجرة، والمطالبة بدور عالمي للاتحاد الأوروبي، تتطلب علاقة عضوية مع هذا المرشح الجيوستراتيجي، تركيا. لقد حان الوقت للعب دور الرؤية والقيادة، وأود أن أقول الالتزام المتبادل.

فرانسوا ألفونسي (فيرتس/ALE).

– سيدي الرئيس، تقرير كليتنا. إنها وثيقة كاملة تصف بدقة الوضع السائد في تركيا بعد انتخاب السيد أردوغان، بالإضافة إلى التطورات التي أعلنت: التقارب مع روسيا من السيد بوتين في لحظة الحرب في أوكرانيا، عدالة زائدة وأكثر استخدامًا من قبل السلطة، وقمع حرية التعبير، والسجن التعسفي للمعارضين السياسيين، وإساءة استخدام نظام متسلط ضد العديد من الأشخاص، على سبيل المثال كردستان.

في موضوع السؤال الكردي، تم تنفيذ العلاقة – بما في ذلك، والتذكير بشكل خاص بالمقرر – وهو موقف البرلمان التضامني مع الكرد المضطهدين في تركيا، الذين ينفذون عمليات عسكرية في سوريا ويغتالون في العراق من خلال القصف والطائرات بدون طيار. ويقترح المقرر الجديد وجهات نظر جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وتعزيز أسس الديمقراطية واحترام دولة القانون. نحن نوافق على المصطلحات والاستنتاجات.

أنجيل جامبازكى (ECR).

– تسليط الضوء على الشيء التالي – وهو شكل من أشكال اللجنة الأوروبية ويستمر الإنتاج ليصبح مجنونًا ومبتذلاً ولطيفًا ميرين, نيوميل.

تصدر المفوضية الأوروبية والاتحاد الروسي الإملاءات المالية التركية لأردوغان مع المليارات، والتي يتعين عليهم أن يستمتعوا بها، والتي يستخدمونها من أجلهم. يتم استخدامه من قبل الجرانيت سوريا. أنتج الرئيس التركي أردوغان في ليبيا، وتم إنتاجه في إطار انفصاليين مختلفين ومنظمات أخرى في سيفر. وفي أفريقيا، أنتجت تركيا قرفصاء قبرص. لا أحد لديه قضية صغيرة، وكايبر مطلوب من أحد في أوروبا.

نعم, يجب عليك فقط أن تتغلب على يونان واحدة, لأن كيب هم فقراء ويشغلهم أشخاص آخرون. ما زلنا لم نحاول أي شيء.

سوزانا سيكاردي:

– السيد الرئيس، أعضاء هيئة التدريس، في عام ٢٠١٨، كان لدى أوروبا القدرة على اتخاذ قرار بمليارات اليورو في تركيا لصناديق ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد استخدم السلطان أردوغان هذا المبلغ من المال في دعايته الخاصة، وتقويض أوروبا بالمهاجرين، وأسلمة البلاد دائمًا، وقمع الإنسانية وتوجيهها.

والآن، يا ابن عم التصويت الدوماني، رأيت نصيحة من الساقيين الذين أسسوا فولتا «La Masseria delle Allodole»، وهي القصة الأولى للإبادة الجماعية للأرمن. إن الإبادة الجماعية الأرمنية لمليون وشخص واحد لا يزال أردوغان ينفيها: فهو يقول إن أورماي كان عمره عامين فقط، وهو أمر لا يستحق الحديث عنه. جزء من شيبرو محتل عسكريا ومن الذي أرسى الدبي على حقيقة أن تركيا ليست أوروبا؟

نيكولاج فيلومسن (اليسار).

– سيدي الرئيس، حقوق الإنسان والديمقراطية يجب أن تكون حجر الزاوية في علاقتنا مع تركيا. وفي أوقات الحرب الرهيبة هذه، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن ندافع عن قيمنا. دعونا نرسل رسالة واضحة إلى أردوغان بأننا لا نقبل قمعه. إن الهجمات ضد المعارضة الديمقراطية، كما نراها، مع الإقالة الكاذبة لرؤساء البلديات المنتخبين وسجن الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرطاش، يجب أن تتوقف الآن.

إن فتح الباب أمام أردوغان لن يبعد روسيا بل على العكس من ذلك، فقد رأينا كيف قام الرئيس التركي بتقويض عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد بوتين. ولا يمكننا التنازل عن القيم الديمقراطية. يجب أن نطالب تركيا بالامتثال لحقوق الإنسان الأساسية. هذا أقل ما يمكننا تقديمه للشعب التركي.

إنيكو جيوري (NI).

من خلال الاتحاد، من خلال التفويض، فإن المشاركة في الشراكة هي أمر لا مفر منه، حيث أن هذه هي أوليان تكتسب خبرة كبيرة في مجال الأعمال، كما أنها تعمل على تحسين العلاقات السياسية وشراكات استراتيجية مع الشركاء الاستراتيجيين، حيث يمكن لأي شخص أن ينضم إلى علامات تجارية معينة، ولا يتاجر بأي شيء، ولا يمكن أن يكون كذلك. كوزبن ورؤية أوروبا يجذبان هجرة المهاجرين الجدد.

زيليانا زوفكو (حزب الشعب الأوروبي).

– السيد الرئيس، عزيزي الممثل، المفوض، أود أن أهنئ ناتشو سانشيز أمور على عمله في هذا التقرير وعلى إدراج تعديلاتي في النص النهائي.

أتقدم بالتعازي إلى العائلات المتضررة من الزلزال المأساوي الأخير الذي ضرب تركيا. كانت استجابتنا الأوروبية سريعة ورحيمة وتم تنفيذ أكبر عملية بحث وإنقاذ على الإطلاق من خلال آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

زملائي الأعزاء، تركيا ليست مجرد جارة، بل هي شريك رئيسي في مختلف جوانب مصالحنا المشتركة، بما في ذلك الأمن والتجارة وإدارة الهجرة. وفي المشهد الجيوسياسي المعقد الذي نجد أنفسنا فيه اليوم، لا تزال تركيا تقف كحليف استراتيجي حيوي داخل حلف شمال الأطلسي.

ومع ذلك، فإن التهديدات والخطابات العدوانية لا تزال موجودة بالوكالة في شرق البحر الأبيض المتوسط. إن التمسك بالقيم الأوروبية المشتركة أمر ضروري لتقدمها في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن نهدف إلى علاقات قوية مبنية على المساواة والاحترام المتبادل. فلنعمل معًا من أجل مستقبل أفضل ومشترك.

إيلان دي باسو (S&D).

– سيد تالمان! إن الديمقراطيين والديمقراطيين والديمقراطيين هم المبدأ الذي يرتكز عليه الآخرون أو المطالبون

بالتنازلات. يعد رفع المستوى حتى يصبح هذا المبدأ أمرًا أساسيًا لأوروبا.

إن أوضاع الأقليات التركية تنذر بالخطر. إن العلاقات الإنسانية والأقليات تساعد على تفضيل العلاقات مع تركيا والاتحاد الأوروبي. دارفور هي العلاقة الوثيقة. إنه نموذجي ويتحرك بإشارة قوية حتى ماكثافارنا في أنقرة.

ناتالي لوازو :

– سيدي الرئيس، إن تقرير ناتشو سانشيز أمر جيد للغاية ويمثل عنوانًا عادلاً لتركيا التي تواصل انفصالها عن الاتحاد الأوروبي.

في الداخل يتم تنفيذ قمع المعارضين والمثقفين والصحفيين. وفي المستوى الإقليمي، تواصل تركيا الإشارات الغامضة: مع أرمينيا، ومع روسيا، ومع سوريا، تواصل أنقرة لعبة مزدوجة.

في عام ٢٠١٦، لم تصدق تركيا على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، وتبدأ في غزو يبدو وكأنه لم يصل إلى النهاية. في بلداننا، يتعايش النظام التركي في المناقشات الوطنية ويمارس العمل من خلال دعم أجندة إسلامية متطرفة. أنا اعمل من اجل إنقاذ المفوضية الأوروبية، التي تؤمن بضميرها وتمنع التمويل من جمعية تركية لا تحترم قيم الاتحاد الأوروبي.

الرئيس أردوغان هو الملك، الرجل المتبقي في تركيا ، بلا وهم. إذا فهم من لغة القوة، فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يفشل في الدفاع عن مصالحه، ولا ينبغي له أن يجري حواراً مع أنقرة بلا فشل، ويخرج دون أن ينسجم مع الانضمام إلى تركيا.

برنهارد زيمنيوك .

– السيد الرئيس! إن حقيقة تركيا الحالية هي حقيقة واقعة في الاتحاد الأوروبي. تركيا هي دولة ثقافية أكثر جغرافية في دولة أوروبية، وهي ليست كذلك. والأمر الوحيد الذي لا يبشر بالخير هو أن تركيا تنتظر بالفعل وتوفر تحررًا ليبراليًا، مما يجعل الأمر سهلاً للغاية. هل يمكن لأي شخص أن يقدم شيئًا غير عادي ويمنع الاهتمام بالدول الوطنية الأوروبية بشكل غير قانوني ويجلب المزيد من الاهتمام؟

إن صفقة الاتحاد الأوروبي، مع تركيا، التي يسعى أردوغان إلى تحقيقها، تحتاج الحصول على المزيد من الدعم والتشجيع في قائمة وكلاء الاتحاد الأوروبي و لها تأثير إيجابي في سياسة الهجرة.

فيليب دي مان.

– ، أيها الزملاء، نحن نتحدث عن علاقة مع تركيا وسنقوم بإصدار قضيتين.كانت روسلاند تتمتع بأرض خضراء. ليس غطاء الاتحاد الأوروبي. قررت روسيا أن تتقدم وتتخيل ملايين الدولارات في أوكرانيا.

تركيا تدعم قبرص. هذه البقعة هي مكان جيد في الاتحاد الأوروبي. لا توجد مقدسات. في الواقع، حصل أردوغان على ٢٠ مليار يورو من المراهنة الأوروبية الكبيرة. لم يقم السلطان أردوغان بالهتاف، بل سيطر على أرض معينة في مواجهة معارضة.

د. محمد نور الدين:

الأوروبيون يخيّبون تركيا

بعد استبعادها من خطّة إنشاء «الممرّ الهندي – الأوروبـي»، تلقّت تركيا صدمة جديدة بصدور تقرير البرلمان الأوروبي (١٣ أيلول) حول تركيا عن عام ٢٠٢٢، والذي اعتبر أن «الشروط التي تقع في دائرتها تركيا حالياً لا تسمح باستئناف عملية المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»، موصياً ببدء عملية تهدف إلى إيجاد إطار يلحظ المصالح المشتركة المتبادلة.

وعلى رغم أن التقرير، الذي أعدّه ناشو سانشيز أمور وحظي بتأييد ٤٣٤ صوتاً مقابل معارضة ١٨ وامتناع ١٥٢ عن التصويت، أثنى على الموقف التركي الذي دان الحرب الروسية على أوكرانيا، ودعَم وحدة الأراضي الأوكرانية وسيادة كييف على أراضيها، وثمّن جهود أنقرة في التوسّط لإنهاء هذه الحرب والتوصّل إلى صيغة لإحياء اتفاقية الحبوب، إلاّ أنه أعاد تذكير تركيا بضرورة أن تقرّ في أقصر وقت انضمام السويد إلى «حلف شمال الأطلسي».

كما حفل بانتقادات لاذعة لها في مجال «الحقوق الأساسية والقانون»؛ إذ دعاها إلى «التماهي مع قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول الديموقراطية واستقلالية القضاء والإعلام وحقوق الأقليات الإثنية والدينية المختلفة والمرأة والمثليين»، حاضّاً إيّاها على «تحقيق المزيد من التقدّم في مجال القوانين المتعلّقة

التقريرحظي بتأييد 434 صوتاً ومعارضة 18 وامتناع 152

بالبيئة والمناخ بما ينسجم مع حوافز الاتحاد الأوروبي».

وفي مجال علاقاتها الخارجية، أثنى التقرير الأوروبي على الخطوات التي اتّخذتها تركيا، أخيراً، في اتّجاه تطبيع العلاقات مع العديد من الـدول والكيانات من مثل أرمينيا ومصر و«إسرائيل» ودول الخليج. كما قابل بسرور مشاركات أنقرة في قِمم «الجماعة السياسية الأوروبية»، وإنْ سجّل وجود تباينات معها في سوريا والعراق وليبيا. وأشـار إلى الروابط الخاصة التي تجمع تركيا بدول البلقان، مشيداً بجهود تركيا لتخفيف التوتّر في شرق المتوسط، مشدّداً في الوقت عينه على أن «الحلّ الوحيد الممكن في قبرص هو في إقامة فدرالية من مجتمعَين ومنطقتَين (بينما تدعو تركيا إلى حلّ على أساس دولتَين مستقلّتَين بالكامل)». كذلك، امتدح التقرير استقبال تركيا أعداداً كبيرة من اللاجئين، ودعاها إلى الاستمرار في ذلك، معتبراً إيّاها بلداً مفتاحاً، له أهمية استراتيجية على مستويات السياسة الخارجية والطاقة والاقتصاد، وداعياً إلى إنشاء تعاون مشترك يرتكز على رؤية بعيدة المدى للعلاقات التركية – الأوروبية.

إزاء ما تَقدّم، وكما كان الحال لدى صدور كلّ تقارير البرلمان الأوروبي غير الملزمة للمفوضية الأوروبية، رفضت وزارة الخارجية التركية، في بيان، التقرير الأخير، ووصفته بأنه «يفتقد إلى العقلانية»، و«مليء بالأحكام المسبقة التي تفتقر إلى المعلومات وإلى الرؤية لمستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي».

واعتبرت الوزارة التقرير «أسير السياسة الشعبوية لأعضاء البرلمان»، مضيفةً أنه «يعكس كمْ هم بعيدون عن تطوير مقاربة استراتيجية صحيحة تجاه المنطقة وكذلك تجاه الاتحاد الأوروبـي، في مرحلة حسّاسة للاستقرار والأمـن يمكن أن تُفتح فيها نوافذ لإحياء العلاقات التركية – الأوروبية»، متابعةً أنه «بدلاً من الشروع في مفاوضات الانضمام التي هي العمود الفقري لعلاقاتنا، يأتي البرلمان الأوروبي لطرح رؤى أقلّ ما يقال فيها إنها خارج العقلانية».

وعدّت الخارجية الطروحات التي تضمّنها التقرير حول إيجه وشرق المتوسط وقبرص «أحادية الجانب ومشتملةً مزاعم منقطعة عن الواقع التاريخي والقانوني». وأشارت إلى أن «هدف تركيا المشترك مع الاتحاد الأوروبي هو تحديث الوحدة الجمركية واستكمال الحوار حول حرية المرور، وهذا يحمل أهمية لعملية الانضمام إلى الاتحاد»، لافتةً أيضاً إلى أن «تركيا تحمل من الطاقات والإمكانات في مجالات الأمن والطاقة وتغيّر المناخ والهجرة والتجارة والاقتصاد، ما يمنح الاتحاد الأوروبي قوة عالمية».

وختم البيان بالأمل في أن «تسفر انتخابات البرلمان الأوروبي المقبلة عن بنية غير منحازة وعقلانية ورؤية بنّاءة».

قورو: ما الذي جرى اليوم لكي تصبح تركيا على النقيض؟

ورأى وزير العدل التركي، يلماز تونتش، بدوره، أن «التقرير يعكس طروحات مجموعات هامشية في تركيا»، مدافعاً بأن بلاده «قطعت شوطاً كبيراً في الإصلاحات المختلفة، وهو ما لم يُشِر إليه التقرير»، خالصاً إلى أن الأخير يعدّ بالنسبة إلى أنقرة «بحكم غير الموجود ولا قيمة له».

من جهته، يرى الكاتب مراد يتكين أن أهمّ ما تضمّنه التقرير الأوروبي هو نفي أيّ ارتباط بين عضوية السويد في «حلف شمال الأطلسي»، وبين إحياء محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، علماً أن الرئيس رجب طيب إردوغان كان ألمح إلى أن قبول عضوية استوكهولم يأتي مقابل تيسير تلك المحادثات.

ويشير يتكين إلى أن «العلاقات التركية – الأوروبية تتراجع، وتركيا لا يمكن لها أن تنتظر حزيران المقبل، موعد إجراء انتخابات البرلمان الأوروبي، لولادة برلمان جديد «محايد وعقلاني وبنّاء»».

ويرى أن رفض بلاده الروتيني لقرارات البرلمان الأوروبي، يعكس رؤية مفادها أن أعضاء هذا البرلمان «غير مؤثّرين في القرار الأوروبي، وأن الكلمة الأخيرة تعود إلى زعماء بلادهم، وأن هؤلاء الأعضاء ليسوا سوى أولئك الذين لا فرصة لهم للفوز في بلادهم»، مضيفاً أن «وجهة نظر أنقرة هي أن أوروبا لا تريد حريات ولا ديموقراطية في تركيا بل تجارة واستثمارات»، وأن «الأهمّ بالنسبة إلى تركيا في هذه المرحلة، هو تسهيل الأوروبيين منح تأشيرات الدخول وخصوصاً لأعضاء الشركات التجارية التركية».

ويذكّر الكاتب المعروف، فهمي قورو، بأنه «قبل ١٩ عاماً، في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٤، كان البرلمان الأوروبي نفسه يوافق بغالبية ٤٠٧ مقابل ٢٦٢ نائباً على بدء محادثات العضوية مع تركيا، واعتبار الأخيرة أوروبية، بل إن الكثير من النواب رفعوا كلمة «نعم» باللغة التركية (evet)»، مستدركاً بالقول: «ما الذي جرى اليوم لكي تصبح تركيا على النقيض، ويقال لها أنت لا يمكن أن تكوني عضواً في الاتحاد الأوروبي؟».

ويتطرّق قورو إلى قضية أخرى تزعج تركيا، وهي قرار الرئيس الامريكي، جو بايدن، وضع عقوبات على خمس شركات تركية ومواطن تركي لانتهاكهم العقوبات المفروضة على روسيا، متسائلاً: «ما الذي تَغيّر بين قمة فيلنيوس في تموز الماضي والغزل التركي – الامريكي الواضح آنذاك، وبين شهر أيلول حتى تُغيّر واشنطن المناخ الإيجابي مع أنقرة؟

وهل من جامع بين الإجراء الامريكي والقرار الأوروبي الذي يفصل بينهما يوم واحد؟». ويستنتج قورو أن هذين الحدثَين يكذّبان الأجواء الإيجابية التي أشيعت سابقاً، معتبراً أنه بدلاً من ردود الفعل والبيانات المعروفة، «على أحد في تركيا أن يوضح لنا ما الذي يجري».

تقرير البرلمان الاوروبي .. انقرة ترفض و أردوغان يلوح بالابتعاد

***المرصد/خاص**

لوح الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان، يوم السبت، بالابتعاد عن الاتحاد الأوروبي، بعد عقود طويلة من محاولة الانضمام للتكتل.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن أنقرة يمكن أن «تبتعد» عن الاتحاد الأوروبي إذا لزم الأمر، ردا على سؤال بشأن محتوى تقرير للبرلمان الأوروبي بشأن تركيا.

وقال التقرير الذي تم تبنيه الأسبوع الماضي إن عملية انضمام تركيا إلى التكتل المكون من ٢٧ عضوا لا يمكن استئنافها في ظل الظروف الحالية، ودعا التقرير الاتحاد الأوروبي إلى استكشاف «إطار مواز وواقعي» للعلاقات مع أنقرة.

وصارت تركيا مرشحة رسميا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قبل ٢٤ عاما، لكن

محادثات الانضمام تعثرت في السنوات الأخيرة بسبب ما وصفه التكتل بالمخاوف المرتبطة بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وذكر أردوغان للصحفيين قبل بدء رحلة إلى الولايات المتحدة: «يحاول الاتحاد الأوروبي الانفصال عن تركيا.. سنجري تقييماتنا في ضوء هذه التطورات وإذا لزم الأمر يمكننا أن نبتعد عن الاتحاد الأوروبي».

وكانت وزارة الخارجية التركية اصدرت بيانا حول تقرير البرلمان الاوروبي فيما ياتي نصه:

بيان صحفي حول تقرير البرلمان الأوروبي حول تركيا لعام ٢٠٢٢

تم اعتماد تقرير البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٢٢ بشأن تركيا، وهو وثيقة استشارية، في الجلسة العامة المنعقدة في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣.

هذا التقرير، المليء بالاتهامات والتحيزات غير العادلة القائمة على معلومات مضللة من قبل الدوائر المناهضة لتركيا، هو انعكاس للنهج الضحل والبصري المعتاد للبرلمان الأوروبي تجاه كل من العلاقات مع بلدنا ومستقبل الاتحاد الأوروبي. لسوء الحظ، يظهر هذا التقرير أيضا أن أعضاء البرلمان الأوروبي هم سجناء السياسة الشعبوية اليومية وإلى أي مدى هم من تطوير النهج الاستراتيجي الصحيح لكل من الاتحاد الأوروبي ومنطقتنا.

في مثل هذه الفترة الحرجة لاستقرار وأمن قارتنا، عندما تم فتح نافذة فرصة لإحياء العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، نجد أنه من غير المعقول أن يطرح البرلمان الأوروبي مساعي مختلفة بدلا من مفاوضات الانضمام، والتي هي العمود الفقري لعلاقاتنا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الادعاءات التي أدرجها البرلمان الأوروبي في التقرير، والتي تعكس وجهات النظر الأحادية الجانب لبعض الدوائر حول قضايا بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط وقبرص، والتي هي منفصلة عن الحقائق التاريخية والقانونية، ليس لها أحكام بالنسبة لنا.

إن تحديث الاتحاد الجمركي والانتهاء من حوار تحرير التأشيرات دون تأخير هما الهدفان المشتركان لتركيا والاتحاد الأوروبي في الفترة المقبلة. إن الخطوات المتبادلة التي سنتخذها بشأن هذه القضايا ستنقل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وعملية انضمامنا إلى مستوى جديد وديناميكي.

تتمتع تركيا بالقدرة على جعل الاتحاد الأوروبي قوة عالمية، في مواجهة جميع التحديات الحالية، وخاصة الأمن والطاقة وتغير المناخ والهجرة والانحراف التجاري والصعوبات الاقتصادية. ولا يمكن الاعتراف بهذه الحقيقة إلا من خلال منظور رؤيوي لا يستسلم للمصالح اليومية لدوائر معينة.

نأمل أن يتصرف البرلمان الجديد الذي سيتم تشكيله بعد انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٢٤ بمنظور محايد وعقلاني وبناء.

د. عبد المنعم سعيد:

تـوازن الـقـوى

*المركز المصري للدراسات الاستراتيجية

من الضروري التعرف على مفهوم "توازن القوى" معرفة أن مولده بدأ مع التعرف أولاً على مفهوم "القوة" أو Power من حيث إنه مفهوم شامل يحتوي على عناصر متعددة للتأثير في أطراف أخرى وتغيير توجهاتها، وهو الذي يمثل في النهاية جوهر "السياسة" وتفاعلاتها في الداخل والخارج.

وفي اللغة العربية فإن المفهوم كثيرًا ما يختلط مع القوة العسكرية والقدرة على الإيذاء والقتل Force؛ ولكن ذلك هو عنصر واحد من عناصر ما سبق التي تشمل القدرات الخشنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلك الناعمة المستمدة من القدرة على

تقديم النموذج والإغراء، وخلق حالة من الأتباع من الأطراف المراد التأثير فيها، مجتمعات كانت أو دولاً.

ومؤخرًا أصبحت "القوة الذكية" تمثل بُعدًا آخر، ويشمل استخدام وسائل إلكترونية للحرب السيبرانية التي تهدد وتغري، وكذلك قدرات القيادات السياسية والزعماء الذين يديرون التفاعل مع الحلفاء والخصوم.

وثانيًا، فإن فهم "التوازن" يأتي عندما نتعرف على حدوث خلل فيه، تمامًا كما يجري التعرف على "الأمن" Security عندما يأتي من الخلل فيه Insecurity.

ولعل جذور المفهوم هكذا جاءت قبل ٢٤٠٠ عام عندما نشبت الحرب بين "أثينا" و"إسبرطة"، قطبي السياسة العالمية آنذاك، والتي عرفت بحرب "البلوبونيز" وأرخ لها "ثيوسيددس" اليوناني الذي سجل في مقدمة كتابه عن الحرب أن سببها يعود إلى أن زيادة قوة Power قد دفعت إسبرطة إلى شن الحرب عليها.

> **"أصبحت القوة الذكية تمثل بعدًا آخر، ويشمل استخدام وسائل إلكترونية للحرب السيبرانية"**

كان ذلك الخلل المتوقع في توازن القوى هو سبب الحرب التي انتهت إلى هزيمة أثينا.

وفي عام ٢٠٢٠ قام عالم السياسة الدولية جراهام أليسون في جامعة هارفارد بالعودة إلى هذه النظرية مسميًا إياها "فخ ثيوسيددس" مطبقًا إياه على الوضع الحالي للسياسة الدولية، متسائلاً عما إذا كان ارتفاع قوة الصين وقرب لحاقها بالولايات المتحدة الأمريكية يمكنه أن يؤدي إلى الحرب بين البلدين.

نظرية توازن القوى

ورغم أن دراسة "توازن القوى" من خلال مراجعة الخلل الواقع فيه باعتباره مسببًا للحرب، فإنّ المفهوم لم يأخذ حظه في تأسيس نظرية السياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية والانتقال من مرحلة الاستعارة اللفظية لمثل الواقع إلى مرحلة التخيل (النبوءة) لإدراك الواقع، ثم مرحلة "النمذجة" للتطبيق وممارسة مفهوم توازن القوى في واقع النظام الدولي.

ولعلّ كتاب "هانز مورجانثو" "السياسة بين الأمم أو Politics Among Nations" يعد من الكتب المؤسسة في هذا المجال (١٩٤٨)، وكذلك كتاب هيدلي بول "المجتمع الفوضوي Anarchical Society" (١٩٧٧)، وكينيث والتز "نظرية العلاقات الدولية Theory of International Politics" (١٩٧٩)؛ قد أصّلت لهذه النظرية من زوايا متعددة، وزادها غنى دارسون أخذوا في الاعتبار دخول الأسلحة النووية إلى دائرة التوازن الدولي، ومنهم كيسنجر وميرشهيمر.

هذه الكتب جميعها عرض لها الدارس البريطاني "ريتشارد ليتل" في كتاب تحت عنوان "توازن القوى"، وقام بترجمته والتعليق عليه الدارس المصري د. جهاد عودة.

الخلاصة النظرية لهذه المؤلفات وعشرات غيرها تقوم على ثلاث قواعد:

أولها،

أن النظام الدولي الذي يجمع الوحدات السياسية على كوكب الأرض هو نظام فوضوي بمعنى أنه لا توجد فيه سلطة مركزية قادرة على فرض القانون والمراجعة والحوكمة بالثواب والعقاب على أساسه بين هذه الوحدات.

وإذا كان نظام الدولة طبقًا للفيلسوف "توماس هوبز"

قد قام على تحول من حرب الجميع ضد الجميع أو ما أسماه "حالة الطبيعة" بسبب وجود السلطة الحاكمة وما ترتب عليها من أدوات لقوة الحكم من سلاح ومحاكم وسجون؛ فإن مثل ذلك ليس له وجود في النظام الدولي.

وثانيها،

أن العلاقات بين الدول باتت تقوم على الردع المتبادل، حيث يكون "التوازن" على أساس القدرة المتبادلة على الإيذاء والتدمير.

وثالثها،

أن التاريخ الإنساني كان في معظمه قائمًا على الإمبراطوريات الكبرى (الهيلينية، والرومانية، والفارسية، والعربية الإسلامية، ثم الاستعمارية الإسبانية، والبرتغالية، والبريطانية، والفرنسية.. وأمثالها)، وهذه كلها قامت واستمرت على الغزو والقدرة على إدارة المستعمرات واستمرار تبعيتها للإمبراطورية الأم وقوانينها ودينها أيضًا.

ولكن العصور الحديثة بدأت تعرف نوعية جديدة من الدول وهي "الدولة القومية أو Nation State" التي استقر أمرها بعد الثورة الفرنسية التي ابتعدت بالشعوب عن الأباطرة وتيجانهم وتاريخ أسرهم الملكية والإمبراطورية وتوسعاتهم.

هذه النوعية من الوحدات السياسية أصبحت مكونة من الشعب الذي له "هوية" وطنية بعينها، والسلطة بقوانينها ونظمها، والأرض التي تمثل جغرافيا حدود الدولة ومن ثم شكل علاقاتها مع الدول الأخرى.

الدولة القومية

جذور هذه المسألة بدأت بعد انتهاء حربي المائة عام والثلاثين عامًا من الحروب الدينية والإمبراطورية في أوروبا.

خلال القرن السابع عشر، وما جرى في مناطق أخرى من العالم خلال القرون الثلاثة الفاصلة بين معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨ ونهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥؛ لقد كان أهم ملامح هذه المرحلة من تاريخ الدنيا هي ظهور "الدولة القومية"، أي الكيان السياسي الذي يربط بين أفراده مجموعة من التجارب التاريخية والعاطفة الدينية أو حتى بمحض التواجد في المكان الجغرافي الواحد.

لقد كان هذا الكيان متجاوزًا للقبيلة والطائفة الدينية أو العرقية، ومؤكدًا على "الهوية" المتولدة من التفاعل الاقتصادي والسياسي الذي ولد ما هو أكبر من مجرد المصلحة المشتركة.

> **"النظام الدولي هو نظام فوضوي لا توجد فيه سلطة مركزية قادرة على فرض القانون"**

وبينما كانت القصائد والملاحم تشدو بجماعة دينية أو عرقية أصبحت الأشعار الحماسية تشيد بالشعوب والأمم، وكان الاعتراف "الدولي" بالدولة هو في حقيقته اعترافًا بوجود شعب متميز له "هوية" مختلفة عن باقي "الهويات الأخرى".

وكانت معاهدة "ويستفاليا" في جوهرها تأكيدًا على أن "الهوية" الوطنية تعلو على هويات فرعية أخرى، ولم يعد من حقها أن تكون لها صفات عابرة للقومية.

ورغم أن ذلك خلق بالضرورة مشكلة "الأقليات" فإن الحدود الجغرافية والسيادة الوطنية خلقت هوية من خلال عمليات للانصهار الطوعي أو العنيف في تجربة

شعورية واحدة.

وباختصار، فإن "الجغرافيا السياسية" للدولة باتت محددة لعلاقاتها مع الدول الأخرى من خلال توازن القوى بينها، حيث تحوي في داخلها عناصر قوة الدولة وقدراتها المتعددة مثلما أسلفنا.

هذا التوازن بين الدول يكشف عن حالة شكل الأهرامات الذي يصف السياسة الدولية بأنه يوجد في قاعدتها الدول الصغيرة الضعيفة والتابعة، بينما يوجد عند قمتها الدول الكبرى والعظمى التي تقاس قوتها بقدرتها على التأثير في الدول الأقل شأنًا وجذبها إلى مدارها، أو ضمّها إلى تحالفاتها.

الشائع في علوم العلاقات الدولية، هو أنها ترتكز على القوى العظمى وعلاقاتها، وما بعد ذلك إما مجرد تفاصيل، أو أقل شأنًا من المنظومة الرئيسية القادرة على الهيمنة ومد النفوذ، والمنافسة بالسلم أو بالحرب أو بالردع مع القوى العظمى الأخرى.

والشائع أيضًا أن توصف المنظومة الرئيسية بعدد الأقطاب فيها، فيقال: النظام متعدد الأقطاب، كما كان الحال ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أو نظام القطبين، كما كان في أعقاب الحرب الثانية؛ حينما انفردت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالنظام الدولي.

أو نظام القطب الواحد، كما كانت بريطانيا ما بين ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون و١٩١٤ ونشوب الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٨، عندما جرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهو العصر الذي سُمِّي العولمة شكلاً، أما في الحقيقة فقد كانت الولايات المتحدة هي القائدة العظمى الوحيدة في العالم.

فيا ترى ما هو الحال الآن، وكيف يوصف النظام الدولي؟

الإجابة المباشرة هنا، والتي سوف يجري التفصيل فيها، هي أن العالم لم يعد أسيرًا لقوة عظمى وحيدة؛ لأن التحدي للولايات المتحدة بات كبيرًا، كما أن العالم لم يعد متعدد الأقطاب، على عكس ما كان شائعًا من أن اليابان والهند وأوروبا الموحدة سوف تدخل في منظومة التنافس على قيادة العالم وتوجيهه، ولكن العالم يدخل حثيثًا إلى منظومة ثلاثية القوى العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية.

> **"التاريخ الإنساني كان في معظمه قائما على الإمبراطوريات الكبرى"**

كيف يتغير النظام الدولي؟

إن أقاليم العالم وظروفها التاريخية والجيوسياسية ليست متطابقة أو حتى متشابهة، ولكن تظل القاعدة الأساسية لها هي تحقيق توازن القوى، بكل ما يكفله ذلك من أبعاد القوة الخشنة والناعمة والذكية.

وهذه القوة ليست متساوية أو متكافئة بين دول العالم، وإنما تقاس عادة بقدرتها على التأثير التي تتدخل فيها مهارات القيادة وإدارة الأزمات والتطورات التكنولوجية المتسارعة.

وبالنسبة للقوى العظمى فإن قياسها يكون أولاً بانتشار أدواتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والقيمية الإعلامية والنموذجية بين دول العالم المختلفة، وثانيًا بمدى التأثير الذي تحدثه هذه العناصر في الدول المختلفة من خلال القبول بالدخول في

تحالفات مع القوى العظمى.

العالم الآن -وفق ما سبق- بات ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والصين، استنادًا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدين يتقارب يومًا بعد يوم، وفي الوقت الراهن فإنه بالحساب استنادًا إلى القوة الشرائية للدولار، فإن الناتج الصيني يتفوق على ذلك الأمريكي، وأخذًا لمعدلات النمو الراهنة، فإن الصين في طريقها إلى مزيد من التفوق، خاصة بعد الريادة في مجالات الثورة الصناعية التكنولوجية الرابعة.

النمط الذي يدور في تفاعلات القطبين يُشير إلى تنافسهما، والولوج من المنافسة إلى الحرب التجارية والاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، والسياسية بالعقوبات الأمريكية على حلفاء للصين، مثل كوريا الشمالية وإيران، والتي تضغط فيها واشنطن على دول العالم للاختيار ما بينها وبين الصين.

وباء كورونا أضاف إلى دوائر التنافس والتناقض بُعدًا آخر لا يزال يتفاعل بين البلدين نحو المسئولية عما حدث من ناحية، وزاد على ذلك نتائج نشوب الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

ولكنّ دورية الشئون الخارجية الأمريكية رأت الثنائية القطبية تدور في الإطار التاريخي المعاصر للعلاقات والتفاعلات الأمريكية الروسية، وجاء ذلك في العدد المجمع لمقالاتها والصادر في أبريل (نيسان) ٢٠١٨، بعنوان "الحرب الباردة الجديدة: روسيا وأمريكا من قبل والآن". مجموعة الدراسات المنشورة تبدأ من بداية الحرب الباردة القديمة، التي جرى إشهارها فكريًا من خلال مقال «X»، الذي سطره السفير الأمريكي جورج كينان، في عدد يوليو (تموز) ١٩٤٧ بعنوان "مصادر السلوك السوفيتي" والتي أعلن فيها انتهاء التحالف الأمريكي السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية، ودعا كبديل إلى اتّباع استراتيجية تقوم على احتواء الاتحاد السوفيتي.

المقالات المختلفة المنشورة تعكس التطورات وفترات الصعود واحتدام الحرب الباردة، أو تخفيف التوتر، عندما نشر هنري كيسنجر مقاله في يوليو ١٩٥٩ بعنوان «البحث عن الاستقرار»، ونيكيتا خروتشوف الذي نشر في عدد أكتوبر (تشرين الأول) من الدورية نفسها بعنوان «عن التعايش السلمي».

> **"الجغرافيا السياسية" للدولة باتت محددة لعلاقاتها مع الدول الأخرى**

ولكن لحظات التعايش والوفاق كانت الاستثناء على مسيرة طويلة من الحرب الباردة، استمرت حتى انهار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وعلى مدى عقد ونصف تقريبًا، وفي ظل انفراد الولايات المتحدة في العالم، فإن المقالات المنشورة ركزت على إنقاذ روسيا، والتعاون معها في إطار مجموعة الثمانية.

وفي عام ٢٠٠٢ ظهر العنوان «تجديد روسيا».

ولكن شهر العسل هذا لم يستمر طويلاً؛ حيث تواصلت المقالات والدراسات التي تكشف ازدياد التوتر بين واشنطن وموسكو.

وفي عام ٢٠٠٦ كان العنوان هو «روسيا تترك الغرب»، وفي ٢٠٠٧: «خسارة روسيا وتكاليف استئناف المواجهة»، وفي ٢٠٠٨: «لماذا استقرار السلطوية (فلاديمير بوتين) خرافة»، وفي ٢٠١٠: «مأزق التحديث في روسيا»، وفي ٢٠١١: «الدب المحتضر»، و«كارثة

روسيا السكانية»، وفي ٢٠١٤: «إدارة الحرب الباردة الجديدة»، وفي ٢٠١٦: «الجغرافيا السياسية الدائمة لروسيا»، و«البحث عن مكانة روسيا المشروعة»، و«إحياء القوة العسكرية الروسية» (هذا بعد ضم روسيا للقرم، واحتكاكها بأوكرانيا، وفرض العقوبات الأمريكية عليها).

وفي العام ٢٠١٨، نشرت مجلة «الشئون الخارجية» في عدد يناير (كانون الثاني): «احتواء روسيا مرة أخرى»، وفي عدد مارس (آذار): «هل بدأت حرب باردة جديدة؟».

دار الزمان دورته، وعادت الحرب الباردة من جديد بين موسكو وواشنطن بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، بينما كانت حرب باردة أخرى تجري بين واشنطن وبكين بسبب تطورات هذه الحرب من ناحية والخلاف حول وضع تايوان من ناحية أخرى، ومدى شرعية التحركات الصينية في بحر الصين الجنوبي من ناحية ثالثة.

الأولى جوهرها استراتيجي، ومسرحها أوروبا والشرق الأوسط، والثانية تبدو اقتصادية تدور حول التجارة، ولكنها هي الأخرى استراتيجية حول السيطرة والنفوذ في العالم.

الحربان تدوران بين ثلاث قوى:

* الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تزال نظريًا القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم.

* وروسيا التي أيًا كانت حالتها الاقتصادية متواضعة فإن لديها أكثر من ٩٠٠٠ رأس نووية، تكفي لتدمير الكرة الأرضية عدة مرات، كما أن لديها مجالات متميزة للتفوق التكنولوجي في السلاح والفضاء.

* والصين التي ليست لديها قوة اقتصادية جبارة فقط، ولكنها أيضًا القوة الواعدة من حيث معدلات النمو والتكنولوجيات الحديثة، فلأول مرة في التاريخ البشري، أصبح بمقدور الصين منافسة أمريكا في بعض مجالات التطور التكنولوجي.

الجديد في النظام الدولي

هذه حالة جديدة على العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، ليس فقط بسبب العدد الثلاثي، ولكن لأنها تأتي في ظروف مختلفة تاريخيًا عما كان عليه الحال طوال القرن العشرين والبدايات الأولى للقرن الحالي.

> **العلاقات الدولية، هو أنها ترتكز على القوى العظمى وعلاقاتها**

التطورات التكنولوجية أعطت للأطراف الثلاثة ما لم تعطه لدول وقوى أخرى، مثل الهند أو الاتحاد الأوروبي، الذي أضعفه الخروج البريطاني من الاتحاد، وضعف اقتصادات أساسية في الاتحاد، مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، فضلاً عن تراجع النزعة الأوروبية بين دول الاتحاد، وهو ما في مجموعه خلق ضغوطًا كبرى على ألمانيا وفرنسا، لا يعرف أحد متى تضيقان بها.

ولكن ربما كانت أهم الظروف التي تميز هذه المرحلة، الظرف الخاص بتولي دونالد ترامب الإدارة الأمريكية وما أسفر عنه من موجة يمينية سرعان ما انتشرت في العديد من دول العالم في أوروبا (بريطانيا)، وأمريكا الجنوبية (البرازيل)، وآسيا (الهند).

وجرت المراجعات لطبيعة النظام العالمي، والنظم السياسية المختلفة، بعد ظهور جائحة كورونا والتوجه

نحو الأزمة ثم الحرب الأوكرانية. وجوهر الأمر هو سرعة انتشار الفيروس داخل الدول وبينها، بل وحتى انتقاله بين القارات، وفيه درجة من التركيز داخل العالم المتقدم: الصين، أوروبا، والولايات المتحدة، وفيما عدا ذلك هناك نقاط متوسطة مثل كوريا الجنوبية وإيران واليابان.

ولكن الثابت أن العجلة في البحث عن العالم الجديد تحاول تجاوز ما الذي كان يعنيه "كوفيد-١٩" وتأثيراته على العالم إلى القفز فورًا إلى إعادة تركيب الدنيا كلها وتوزيع القوة فيها، رغم أن كثيرًا من متغيرات ذلك كانت حادثة قبل ١٢ يناير ٢٠٢٠ عندما تم الإعلان عن أول مريض في ووهان الصينية.

ساعتها كان معروفًا أن الصين قوة صاعدة في النظام الدولي، وكان معروفًا أن الولايات المتحدة آخذة في الانسحاب من العالم، وكان "البريكسيت" أول الإشارات إلى أن الاتحاد الأوروبي ليس كما يبدو عليه.

كان التغيير كما يقال مكتوبًا فوق الحائط الزمني أن العالم يتغير في اتجاهات جديدة سبقنا في الحديث عن عالم ثلاثي الأقطاب، وعالم ما بعد الثورة العلمية الرابعة التي قبل أن نعلم ما هي كنا في الحقيقة نتحدث عما غيّرته. ومن الممكن أن يكون "كوفيد-١٩" كاشفًا عن أمور تغيرت بالفعل وظهرت خلال الأزمة.

مثل ذلك حدث عند سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ ووضع نهاية للحرب الباردة، أو انهيار بنك ليمان براذرز في ٢٠٠٨ وأشعل نار أزمة مالية واقتصادية عالمية؛ فإن جائحة فيروس كورونا حدث مدمر على مستوى العالم والنظام العالمي بكامله لا يمكننا أن نتخيل عواقبه بعيدة المدى.

هذا أمر مؤكد: مثلما أدى هذا المرض إلى تحطيم الحياة، وتعطيل الأسواق، وكشف كفاءة الحكومات (أو انعدامها)، فإنه سيؤدي إلى تحولات دائمة في القوة السياسية والاقتصادية بطرق لن تظهر ربما إلا لاحقًا.

أوكرانيا ومراجعة النظام الدولي

الأمر الذي اتفق عليه المحللون والمراقبون هو أن العالم يتغير نتيجة "كوفيد-١٩"، ولكن ما اختلفوا عليه كان مدى التغيير، وفي أي اتجاه، وفي ذلك انقسموا إلى اتجاهين:

> **العالم يدخل حثيثا إلى منظومة ثلاثية القوى العظمى**

أولهما :

أن العالم ينقلب رأسًا على عقب، باختصار يكون هناك عالم آخر.

وثانيهما

أن الأزمة في حقيقتها "كاشفة" عن عالم كان يتغير بالفعل، وما علينا إلا مراقبة ما كان من تغيرات تكنولوجية وفي توازنات القوى الدولية حتى نرى ما نراه وما هو قادم أيضًا.

ولكن ما بين الاتّجاهين مسافات كثيرة وظلال بين وجهة نظر وأخرى. وفي هذه الحالة فإن "جائحة كورونا" أدّت إلى تحطيم الحياة حينما تمّ تعطيل الأسواق، فالمتصور بعدها أن تحدث تحولات دائمة في القوة السياسية والاقتصادية.

وفي الثانية فإن صعود الصين، والتطور التكنولوجي الذي دمج ثورة المعلومات مع ثورة التكنولوجيا الحيوية، خلق ثورة تكنولوجية عالمية رابعة حتى قبل أن تترسخ نتائج الثورة الثالثة، والظهور الكبير لما سُمي "سياسات

الهوية" التي تجابه "سياسات العولمة" والدعوة إلى إعادة تأسيس المؤسسات الدولية؛ كل ذلك كان موجودًا، وما بقي هو معرفة ما جرى عليها من تغيرات بعد حدوث الجائحة.

أصبح العالم يدخل عصرًا جديدًا من تفكيك العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية التي كان لها أصولها قبل أزمة الكورونا، ليس فقط لأن العالم عرف ذلك من زاوية الجغرافيا السياسية من خلال "البريكسيت"، ولكن لأن الشركات تجد استمرار العولمة كمحرك للاقتصاد العالمي أكثر صعوبة، وتجد نفسها مضطرة لأن تعيد تشكيل سلاسل الإمداد العالمية بتوطينها محليًا.

فالمتصور بعد الأزمة أن تحدث تحولات دائمة في القوة السياسية والاقتصادية تُشكل ملامح النظام العالمي الجديد بعد الوباء.

واقتصاديًا يواجه العالم أكبر أزمة اقتصادية، ومن الواضح أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود، وتتصاعد الأعباء الاقتصادية على الدول، وتتزايد معدلات الفقر، والأمن الغذائي يواجه العديد من التهديدات، بالإضافة إلى اختلالات حادة في المؤشرات الكلية للاقتصاد.

وبقدر ما كان "كوفيد" مؤثرًا في تقدير قوة أقطاب النظام الدولي القائدة فإن نشوب الحرب الروسية الأوكرانية خلق اختبارًا كبيرًا للنظام العالمي الذي بدا متقاربًا بفعل الجائحة وآثارها، وعاد به إلى التقسيمات الكلاسيكية بين الأقطاب الرئيسية في العالم.

و"المراجعة أو Revisionism" هي جزء أساسي من الفكر السياسي الدولي الذي ينظر في التغيرات المختلفة لتوازنات القوى التي يمكنها أن تأخذ نظامًا إلى آخر. القاعدة هنا هي أنه لا يوجد نظام دولي يدوم إلا بالقدر الذي مكنته "القوة" من ظروف تأتي من العصر ومن توازناته وما جاء فيه من تكنولوجيا، وقاده من بشر.

وقبل أكثر من قرنين واجهت أوروبا ثورتين متزامنتين مع نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر: الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية والتكنولوجية.

وكانت الثورة الأولى هي التي استهدفت عمدًا ومباشرة تحطيم الهياكل والنظم السياسية للدول الأوروبية بأفكارها عن "الحرية" و"الإخاء" و"المساواة"؛ وهي أفكار حملها معه نابليون بونابرت حينما توسع شرقًا حتى وصل إلى موسكو على الأرض الروسية.

> **تظل القاعدة الأساسية للدول والاقاليم هي تحقيق توازن القوى**

ولكن الثورة الثانية كانت هي التي أصلت عملية تغيير أوروبا ومن بعدها العالم اقتصاديًا واجتماعيًا ثم سياسيًا. كلا الثورتين على أي الأحوال كانتا وراء تكوين العالم المعاصر كما نعرفه الآن حتى بعد أن تمت هزيمة نابليون في عام ١٨١٥.

وفي أعقاب الهزيمة قادت أربع من القوى المحافظة (روسيا، والنمسا، وبروسيا، وبريطانيا) عملية لإدارة التغيير والحفاظ على توازن القوى في القارة الأوروبية لقرابة ١٠٠ عام حتى نشبت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤.

وفيما بعد أضيفت فرنسا إلى القائمة، وشكلت القوى الخمس ما أصبح معروفًا باسم "منظومة أوروبا Concert of Europe" أو "كونجرس فيينا" لإدارة التغيير ومواجهة إمكانية نشوب ثورة أخرى.

كلا الثورتين كفلتا مراجعة عميقة بالسلاح والسياسة

والدبلوماسية للنظام الدولي السابق على القرن التاسع عشر، وأسستا لمنظومة توازن القوى، وحرستا عمليات إصلاح عميقة للنظم السياسية والاجتماعية، ودفعتا إلى تقدم غير مسبوق تاريخيًا بفعل الثورة الصناعية الأولى.

ولكن مع مطلع القرن العشرين فإن العالم الذي كان يدور حول أوروبا قد ذهب بالقوة وعناصرها إلى العالم الجديد حيث الولايات المتحدة الأمريكية، وبفعل الوهن الذي حل بالإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية، والضعف السياسي الفرنسي في جمهوريته الثالثة، ووهج الوحدة الألمانية الذي يبحث لألمانيا عن مكان تحت الشمس، ونشوب الثورة البلشفية في روسيا رافعة أعلام المطرقة والمنجل ومبشرة بعالم لم تعرفه البشرية من قبل؛ أصبح العالم هكذا مختلفًا، وعندما يختلف العالم لا بد وأن يتغير النظام الدولي وهو ما حاوله الجميع بعد الحرب العالمية الأولى من خلال إنشاء "عصبة الأمم" لكي تقود نظامًا دوليًا جديدًا قائمًا على القانون الدولي ويسعى لئلا تتكرر الحرب العالمية مرة أخرى.

ولكن الحالة الدولية التي سمحت بتعدد الأقطاب سرعان ما تبين عدم قدرتها على التوافق بعد انسحاب أمريكا إلى ما وراء المحيط، وضعف ذكائها في التعامل مع الدول المهزومة التي فرضت عليها عقوبات قاسية فانتهى الأمر إلى إشعال شعلة الفاشية والنازية في أوروبا التي حاولت مراجعة النظام الدولي للمنتصرين، ولكن النتيجة كانت كسادًا عظيمًا أعقبته حرب عالمية ثانية حدث أثناءها أكبر عملية لمراجعة النظام الدولي القائم على تعدد الأقطاب.

كان العالم هذه المرة أكثر ذكاء في مراجعاته عما حدث من قبل، صحيح كان من الطبيعي أن يعكس النظام الدولي الجديد حالة المنتصرين في الحرب فكان التسليم بالمكانة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وحصل معهما على مكانة أقل بريطانيا وفرنسا والصين حينما حصل الخمسة على مقاعد دائمة العضوية ولها حق الفيتو في تنظيم دولي جديد متشعب الفروع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو نظام "الأمم المتحدة" الذي ضم الدول المستعمَرة سابقًا.

> "لحظات التعايش والوفاق كانت الاستثناء على مسيرة طويلة من الحرب الباردة"

وفي الأربعة عقود التالية للحرب بدا أن النظام الدولي قابل للاستقرار القائم على "الوفاق" أحيانًا بين القطبين الرئيسيين، و"الحرب الباردة" في معظم الأحيان.

كان للنظام أزماته الحادة أحيانًا (برلين وكوبا والشرق الأوسط في ١٩٧٣)، ولكنه بات أكثر إدراكًا لمخاطر الحرب النووية فتوصل القطبان إلى اتفاقيات للحد من التسلح، وتوصل العالم كله إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. ولكن كان للنظام أزماته الحادة أحيانًا (برلين وكوبا والشرق الأوسط في ١٩٧٣)، ولكنه بات أكثر إدراكًا لمخاطر الحرب النووية فتوصل القطبان إلى اتفاقيات للحد من التسلح، وتوصل العالم كله إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

لم يكن النظام الجديد قائمًا على المراجعات التي جرت له خلال العقود السابقة وإنما على نظريات جديدة حاولت وضع التغيرات التي ألمت بنظام القطبين

والحرب الباردة في إطار تاريخي وصفه "فرانسيس فوكاياما" بأنه "نهاية التاريخ" الذي سلم العالم كله إلى الرأسمالية والليبرالية مرة واحدة وإلى الأبد.

أما "صمويل هنتنجتون" فرأى مولد تناقضات جديدة وصفها بصراع الحضارات التي وضعت التناقضات الدولية والعالمية في إطار خارج "الدولة القومية" إلى الحضارات الكبرى في العالم. عمليًا فإن النظام الدولي بات نظامًا للقطبية الأحادية ممثلة في الولايات المتحدة ومن ورائها حلف الأطلنطي والمعسكر الغربي في عمومه، والتي بات عليها أن تُعيد تنظيم العالم وفقًا لرؤاها الخاصة وهو التنظيم الذي اصطلح على تسميته "العولمة".

وعلى مدى العقود الثلاثة الثانية (١٩٩٠-٢٠٢٠) كانت قسمات القطبية الأحادية والعولمة المحددين الأساسيين للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولكن العامين الأخيرين شهدا تغيرات جوهرية وقع في مقدمتها أن المعسكر الغربي في عمومه والولايات المتحدة واجها قدرًا كبيرًا من الوهن تجسد في هزيمة الولايات المتحدة وتراجعها وخروجها من الشرق الأوسط، فضلاً عن تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة أدت في النهاية إلى انقسام وتشرذم وعجز عن التوافق المطلوب في مجتمع سياسي ليبرالي وديمقراطي.

وثانيها أن مجيء "الجائحة" وفشل الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربي في مواجهته، فضلاً عن قيادة العالم في التعامل معه، أخذ الكثير من سمعة القوة والتكنولوجيا الأمريكية.

وثالثها أن الصين التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة السابقة صعدت مع الأزمة إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي، ومن ثم بدأت في دعوات لمراجعة النظام الدولي بحيث تقوم فيه شراكات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي.

ورابعها أن روسيا التي عانت كثيرًا خلال العقود الثلاثة السابقة، عادت إلى العالم مرة أخرى تحت قيادة فلاديمير بوتين لكي تراجع نظام ما بعد الحرب الباردة والذي لم يحترم لا اتفاقيات هلسنكي ١٩٧٤ ولا اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ونتيجة ذلك كله بات واجبًا من وجهة نظرها ليس فقط إعادة النظر في قواعد العمل في النظام الدولي، بل أيضًا إعادة النظر في نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي من خلال غزو أوكرانيا.

> **"نظريا لا تزال امريكا القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم"**

عمليًا أصبح هناك نظام جديد ثلاثي الأقطاب، وما بقي هو كيف تجري التفاعلات والعلاقات بينهم حتى نتحدث عن نظام عالمي ودولي جديد.

في النهاية قد يظهر نظام عالمي جديد، يعالج بالفعل مشاكل القرن الحادي والعشرين بما فيه من تحديات التفكيك للعولمة والنظم الإقليمية، والمواجهة مع أنماط تكنولوجية جديدة كما أسلفنا جعلت التواصل الإنساني أكبر من أي وقت مضى، بينما العزلة وسياسات الهوية تتأصل مع كل لحظة. قد يبدو الأمر كله متناقضًا، ولكن كان هذا دائمًا هو مفتاح التطور الإنساني.

* رئيس الهيئة الإستشارية في المركز

ماريا معلوف:

واشنطن وتقليص الدور في الشرق الأوسط.. هل بات هو الحقيقة؟

يجمع المراقبون على أن الولايات المتحدة حاولت ومنذ العام ٢٠١١ تقليص حضورها العسكري في الشرق الأوسط والانتقال إلى شرق آسيا في محاولة لاحتواء الصين.

هذا الأمر جعل كثيرا من حلفاء واشنطن في الشرق الأوسـط يتخوفون من التغييرات في سلوكها خلال المراحل المقبلة حيث أن ما تدعيه الولايات المتحدة وتدأب على تكراره من ضرورة الازدهار والسلام في الشرق الأوسط ومواجهة التحديات الدولية التي تحيط بهذا الجزء الحساس من العالم وكذلك ضمان أمن الغذاء وازمات المناخ في المنطقة لم تكن فيه الولايات المتحدة بمقدار الأمل الذي توقعه منها حلفاءها في الشرق الأوسط بل أن بعضهم بات يشكك في التزامها بأمن شركائها والدفاع عن أراضيهم في حال حدوث اضطرابات في المنطقة.

بداية فإن الولايات المتحدة تنطلق حسب زعمها في سياستها في الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة كما صرح الرئيس بايدن من خلال ٥ نقاط هي الشراكة والدبلوماسية والقيم والتكامل والردع بالرغم من أنها باتت اليوم في إشكاليات مع بعض الدول المحورية في المنطقة مثل السعودية وتركيا ومصر وإسرائيل ذلك أن الدور المتنامي للصين مثلا اضطر تلك الدول لاعتماد سياسات (أوتوقراطية) ومتشددة حيال الولايات المتحدة

> ظهرت دول عملاقة مثل روسيا والهند والصين وحتى اليابان وكوريا الجنوبية

مما جعل واشنطن تعلن مواقف مناهضة لبعض تصرفات تلك الدول.

وعلى الدوام كانت علاقات واشنطن مع حلفائها مبنية على مصالح اقتصادية أو التصدي لأعداء تلك الدول لكن اليوم ظهرت دول عملاقة مثل روسيا والهند والصين وحتى اليابان وكوريا الجنوبية وباتت تلك الدول تلعب أدورا اقتصادية كانت في السابق من حظ الولايات المتحدة وقليل من الدول الغربية وما الاستثمارات التي تم الاتفاق عليها في الهند خلال الساعات الماضية سوى دليل على ذلك حتى ولو نالت الولايات المتحدة جزءا يسيرا في الاستفادة من تلك الصفقات حيث أن تلك الدول لا ترى تناقضا بالضرورة في علاقاتها مع واشنطن وتطوير علاقاتها مع الصين وروسيا وهو ما يمنحها ولو إلى حد ما استقلالية أكثر في العلاقات الدولية.

في رأيي كباحثة ومتخصصة في الشأن الامريكي أن مشكلة الولايات المتحدة اليوم أنها باتت في صراع استراتيجي مع الصين وروسيا ينطلق من محاولة بناء التحالفات مع الدول الفاعلة في الشرق الأوسط وينطلق ذلك الصراع بداية من ضمانات أمنية وصفقات تجارية واقتصادية واليوم تنزعج الولايات المتحدة من كون الصين باتت الشريك التجاري الأول لدول تلك المنطقة.

وهنا يرد السؤال: هل يمكن أن تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن المنطقة دون أن تتأثر بذلك سياسة أمنها القومي؟ وأقول هنا أن الولايات المتحدة تورطت في حروب باهظة التكلفة في العراق وافغانستان استنفدت معها كميات هائلة من موارد الطاقة داخل امريكا مما جعل الصراع بين الحزبين على الدعوة إلى تقنين التشريعات المتعلقة بتخفيض التواجد العسكري في المنطقة بل والانسحاب منها لكن شطب الشرق الأوسط من قائمة الاهتمامات الامريكية بالكامل أمر يستحيل ولا زالت الولايات المتحدة تدير هذا الملف بما يمكن أن أسميه بـ»السياسة الاستباقية والمتكاملة» لا يكون فيها الجانب العسكري هو الأولوية بل الدعم الدبلوماسي والتقني والتفرغ للداخل الامريكي لمساعدة الاقتصاد على التعافي.

بالعودة إلى الماضي فإنه ومنذ السبعينيات وفي كل مرة تحاول الولايات المتحدة الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط تجد نفسها مجددا في ساحات (التورط) في ذلك الشرق فلا هي سلمت من الجماعات الإرهابية التي تستهدف مصالحها ولا حلفاءها في كل العالم كما هي يستطيعون الاستغناء عن موارد الطاقة في الشرق الأوسط ولا الشرق الأوسط يمكنه أن يخرج من دائرة التهديدات النووية التي تشغل بال امريكا ولا القوى العظمى المنافسة لها ستغيب عن مسرح الشرق

ضرورة تطوير استراتيجية مشتركة بين أميركا والشرق الأوسط

الأوسط بعد أن دخلته ناهيك عن ذلك التأثير السلبي للعنف وللنزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط على أمن الولايات المتحدة وهي التي عانت خلال العقود الأربعة الماضية من تكلفة مالية وبشرية باهظة الثمن لحروبها العسكرية إلى جانب مشاكل اللاجئين والتغيرات المناخية والاضطرابات التي لا تنتهي في الشرق الأوسط ويمتد تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح الامريكية.

في حوار مطول هنا في واشنطن وبالقرب من الكابيتول قال لي سيناتور في مجلس الشيوخ إجابة على السؤال التالي: «هل بات الشرق الأوسط خارج سيطرة امريكا؟»

أنه يرى ضرورة تطوير استراتيجية مشتركة بين امريكا والشرق الأوسط تعتمد بشكل أكبر على ما سماه بـ»الأدوات المدنية» وأن السنوات العشر المقبلة لابد أن تنطلق السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط من قيادة جهود دبلوماسية لحل النزاعات والحد من استخدام الأدوات العسكرية وقبل ذلك وبعده محاولة تحسين الثقة بالولايات المتحدة وأنها شريك موثوق وفعال وقوي..

وكانت اجابتي له أنه وفي الخليج العربي تبدو الدول الخليجية مستعدة إلى حد كبير على الاعتماد على نفسها دون مساعدة الولايات المتحدة إن عبر إعادة تأسيس علاقات مع خصوم الولايات المتحدة مثل إيران أو تقليص إمدادات إلى السوق النفطية أو بمعنى آخر فدول الخليج لا تأمل المشاركة في أي تنافس أو نزاع بين القوى العظمى لكنها تبقى لاعبا مهما في الاقتصاد العالمي.

ويبقى التساؤل الاهم: هل الولايات المتحدة قادرة على البقاء كفاعل دولي رئيسي في رسم سياسات الشرق الأوسط؟ للأسف باتت دول الشرق الأوسط ترى في الصين وروسيا خيارا يحمل مصداقية أكثر من الولايات المتحدة التي تراجع التزامها الأمني في منطقتهم وهي التي قامت بانسحاب فوضوي من أفغانستان وبالتالي فدول الشرق الأوسط ترى إلى أنها منطقة لم تعد الولايات المتحدة تلعب فيها دور الريادة حتى وان حاولت استعادة ذلك التأثير وترميم الثقة بوسائل دبلوماسية فيجب عليها أن لا تعتقد أن بإمكان «الشراكة التقليدية السابقة» التي جمعتها مع دول الشرق الأوسط أن تعود إلى طبيعتها في العقود القليلة المقبلة.

*متخصصة بالسياسات الامريكية وشؤون الشرق الأوسط
*سكاي نيوز عربية

فرزين نديمي:

حالة الردع غير المؤكدة في منطقة الخليج

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

في ٢١ آب/أغسطس، كشفت بعض التقارير أن ناقلة النفط «سويس راجان» التي كانت تحمل نفطاً خاماً إيرانياً وتم احتجازها من قبل الولايات المتحدة، قد نقلت حمولتها إلى الناقلة الأصغر حجماً «إم آر الفرات» التي تملكها الولايات المتحدة وتديرها اليونان. وفي وقت لاحق، تم تفريغ الشحنة في محطة للسفن الأمريكية. وكانت سفينة «سويس راجان» قد احتُجزت لأسابيع قبالة ساحل تكساس، ولم تتمكن من نقل النفط بسبب خشية شركات الشحن من التهديد الذي أصدره» الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني في ٢٠ تموز/يوليو بأن أي شركة تعبث بالشحنة ستقابل بالانتقام في الخليج.

وربما ليس من قبيل الصدفة أن تكون «مجموعة «بـاتـان» البرمائية الجاهزة» التابعة «للبحرية الأمريكية»، ومن بينها «يو إس إس باتان»، و»يو إس إس كارتر هول»، و»يو إس إس هادنر»، قد عبرت مضيق هرمز إلى الخليج العربي في ١٧ آب/أغسطس.

وكانت المجموعة مَحمية بشكل واضح للغاية من قبل طائرات مقاتلة من طراز «إف-٣٥» تحلق على ارتفاع منخفض أثناء اقترابها من المضيق وربما بعد دخولها الخليج. وشملت المجموعة المنتشرة أيضاً

طائرات «هارير» المحملة على السفن وفرقة عمل للرد السريع تابعة «للبحرية الأمريكية» جاهزة للانتشار على متن السفن التجارية إذا لزم الأمر.

وقبل أيام من هذا العبور، كانت المدمرة «هادنر» قد وجهت رسالة أخرى لا لبس فيها إلى إيران في ٦ آب/أغسطس من خلال اصطحاب قائد «القيادة المركزية الأمريكية» الجنرال مايكل كوريلا وقائد «الأسطول الخامس» نائب الأدميرال براد كوبر في جولة رفيعة المستوى عبر المضيق.

وجاءت هذه العمليات البحرية في أعقاب مجموعة من عمليات الانتشار العسكري الأمريكي ذات الأهمية الرمزية والتكتيكية في المنطقة، بما في ذلك مدمرة دفاعية ضد الصواريخ الباليستية وطائرات إضافية من طراز «إف-١٦» و«إف-٣٥».

وتسلط هذه التحركات مجتمعةً الضوء على تصاعد المخاوف بشأن الأعمال الإيرانية التي تستهدف الشحن البحري في الخليج في عام ٢٠٢٣. كما تُظهر كيف يمكن للإشارات العسكرية الأمريكية وعمليات النشر الحازمة أن تساهم في ردع المزيد من الهجمات البحرية الإيرانية.

التهديدات والتحركات الإيرانية الأخيرة

في ٢٢ نيسان/إبريل و١١ تموز/يوليو، استولت السلطات الأمريكية والإندونيسية تباعاً على ناقلتين تحملان النفط الإيراني إلى الصين.

وتم اعتراض الناقلة الأولى («سويس راجان») بموجب أمر قضائي متعلق بالمدفوعات المستحقة لضحايا الإرهاب الذي ترعاه إيران.

أما الناقلة الثانية («أرمان ١١٤») فقد تمت مصادرتها على خلفية انتهاكها للأنظمة والقواعد البيئية المتعلقة بعمليات النقل من سفينة إلى أخرى، في محاولة تهدف، وفقاً لبعض التقارير، إلى إخفاء حقيقة أن النفط جاء من إيران.

وفي الأسابيع التي تلت الاستيلاء الأول، ردت القوات البحرية الإيرانية من خلال القيام بمحاولتين ناجحتين ومحاولتين فاشلتين للاستيلاء على سفن تجارية في المياه الدولية تحت ذرائع كاذبة.

وفي إحدى تلك الحوادث، وجهت نيران أسلحتها مباشرةً على السفينة. وفي عمليتَي الاستيلاء الفاشلتين، أدى التدخل العسكري للولايات المتحدة وحلفائها في الوقت المناسب إلى إبعاد الوحدات البحرية الإيرانية.

> **استعداد ايران لاتخاذ إجراءات حازمة في منطقة الردع المتنازع عليها لا يزال قائماً**

وكما كان عليه الحال في الفترات الماضية من التوتر الشديد، أصدرت إيران أيضاً تهديدات ضمنية وصريحة بشأن فرض قيود صارمة على المرور عبر مضيق هرمز تحت ذريعة «السيطرة الذكية».

وقد يقدم مسؤولو النظام ووسائل الإعلام المتشددة خطابات إضافية من هذا القبيل في الأسابيع المقبلة، وخاصة للجمهور المحلي. فبعد عبور مجموعة «البحرية الأمريكية» المضيق في الشهر الماضي، أصدر «الحرس الثوري الإيراني» مقطع فيديو محوّر بشدة يدّعي فيه أن السفن الأمريكية «استسلمت للتهديدات الإيرانية بفتح النيران» عندما هبطت المروحيات الأمريكية التي كانت في الجو آنذاك على سطح السفينة.

ولكن إلقاء نظرة فاحصة على الفيديو الذي يجمع ما

بين لقطات الطائرات بدون طيار واللقطات السطحية لا يدعم هذه الادعاءات، بل يُظهر السفن الأمريكية وهي تمارس بوضوح وهدوء حقها في العبور عبر المضيق، مع الطائرات المرافقة لها في نمط تشغيلها الطبيعي (في هذه الحالة، المراقبة المسلحة أثناء العبور).

ومع ذلك، لا تزال إيران تعتقد على الأرجح أنها قادرة على تنفيذ أنشطة المنطقة الرمادية في الخليج مع الإفلات النسبي من العقاب، وأنها قامت بتنظيم جميع أدوات منع الوصول إلى المناطق المعينة (A2AD) اللازمة لإغلاق المضيق إذا قررت اتباع هذا المسار، بما في ذلك الصواريخ الطويلة المدى المضادة للسفن، والطائرات بدون طيار ذات الاتجاه الواحد والمحملة بالمتفجرات، والغواصات الصغيرة. وفي المستقبل، من المرجح أن تقوم إيران بضم ذخائر متسكعة مجهزة بالكاميرات للعثور على الأهداف المتحركة ومتابعتها إلى هذه القدرات، بالإضافة إلى صواريخ «كروز» الأسرع من الصوت التي يمكن أن تقلص أوقات رد الفعل بشكل كبير وربما تصل إلى عمق بحر العرب.

بإمكان إيران أيضاً أن تتخذ وضعية تهديدية في الجو، سواء من خلال استهداف طائرات الاستطلاع الأمريكية بدون طيار فوق مضيق هرمز (على غرار الحادثة سيئة السمعة في يونيو/حزيران ٢٠١٩)، أو تنسيق التحركات البحرية مع شبكات الدفاع الجوي المتكاملة البرية والبحرية (كما هو الحال في مناورة «اقتدار» الأخيرة، انظر أدناه)، أو حتى من الناحية النظرية باستخدام أنظمة دفاع جوي بعيدة المدى لفرض السيطرة الفعلية على المضيق.

وفي الأشهر الأخيرة، كشفت بحرية «الحرس الثوري الإيراني» عن عدة أنواع من السفن والزوارق السريعة القادرة على إطلاق صواريخ مضادة للطائرات موجهة بالرادار متوسطة إلى طويلة المدى (٢٠-١٥٠ كيلومتراً)، مصممة لتوفير مظلة دفاع جوي للزوارق السريعة الأخرى.

وفي ٢ آب/أغسطس، أطلق «الحرس الثوري الإيراني» مجموعته الثانية من مناورات «اقتدار» «للدفاع عن الجزيرة» في «منطقته البحرية الخامسة» بالقرب من مضيق هرمز، حيث كشف خلالها النقاب عن بطاريات صواريخ «كروز» متنقلة جديدة مضادة للسفن ومتمركزة على الشاطئ ويتراوح مداها بين ٣٠٠ و ٦٠٠ كيلومتر. والجدير بالذكر أن المناورة أجريت قبل حوالي أربعة أشهر من الموعد المحدد لها.

> **يذكرنا هذا الوضع بالتطورات الأخيرة في سوريا**

وكان الهدف المعلن من التدريبات هو ممارسة «الانتشار السريع» للقوات من أجل الدفاع عن جزيرة «أبو موسى» وثلاث جزر أخرى في ما يسمى بسلسلة الـ «نازعات» الواقعة مباشرةً غرب المضيق، لكن المدى البعيد للأسلحة المعنية يمكن بالطبع استخدامه لأغراض أخرى.

القضايا القانونية البحرية

غالباً ما تستعرض إيران قوتها عبر ممر مضيق هرمز بأكمله، ليس فقط مياهها الإقليمية، ولكن أيضاً ممرات الشحن الأكثر استخداماً التي أنشأتها «المنظمة البحرية الدولية»، والتي تقع بالكامل

ضمن المياه الإقليمية لعُمان. فافتقار طهران إلى السيادة في المناطق الأخيرة (من بينها قسم ضيق من المياه الدولية غرب المضيق مباشرة) لم يمنعها من الاستيلاء على السفن هناك (على سبيل المثال ناقلة النفط «ستينا إمبيرو» في عام ٢٠١٩).

وبما أن إيران لا تعترف بمضيق هرمز كمضيق دولي، فهي تعترض على أي حركة مرور في الممر المائي لا تصنَف كـ «مرور بريء»، الأمر الذي قد تترتب عنه قيود كبيرة.

على سبيل المثال، يحتفظ القانون البحري الإيراني لعام ١٩٩٣ بالحق في منع مرور أي سفينة أجنبية «تهدد أو تستخدم القوة ضد سيادة جمهورية إيران الإسلامية وسلامة أراضيها واستقلالها... أو تشارك في أي دعاية تقوض أمن إيران القومي أو مصالحها الاقتصادية» (المادة ٦). كما يحتفظ بالحق في تعليق المرور البريء عبر المياه الإيرانية بالكامل (المادة ٨).

ويمكن لطهران أن تلجأ إلى أي من هاتين المادتين إذا قررت اتخاذ خطوة جذرية تتمثل بالتدخل في السفن التي يُعرف أنها تضم حراساً عسكريين أمريكيين على متنها. وتقع معظم ممرات الشحن الرئيسية في الخليج العربي التي ترتادها الناقلات العملاقة بالقرب من المياه الإقليمية الإيرانية أو جزئياً داخلها، مما يمنح طهران المزيد من النفوذ القانوني في هذه المناطق (على الرغم من أن «الحرس الثوري الإيراني» لم يتردد في السعي سابقاً للحصول على ميزة مماثلة في مناطق أبعد عن المياه الإيرانية).

كما أن بند «حق المطاردة المستمرة» في قانون عام ١٩٩٣ (المادة ٢١) يخوّل إيران ملاحقة السفن خارج بحرها الإقليمي وجرفها القاري إلى المياه الدولية إذا اعتقدت أنه تم «انتهاك» حقها في حماية أي من مناطقها. وفي الواقع، جعل «الحرس الثوري الإيراني» ذلك ممارسة منتظمة في مضيق هرمز.

ولكن في حين أن أجزاء من هذه المادة تتوافق مع القانون البحري الدولي، فإن الجزء ذو الصلة من «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار» (المادة ١١١) لا يذكر المياه الدولية ويحظر على وجه التحديد المطاردة المستمرة في المياه الإقليمية للدول الأخرى. كما نص قانون عام ١٩٩٣ على أن يتم إقرار التشريعات واللوائح التقييدية المستقبلية «بما يتوافق مع مصالح إيران والمرور البريء لسفن الشحن».

> **من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان الوضع الحالي يمثل تغييراً دائماً في سلوك إيران**

هل سترد إيران؟

إلى جانب التدريبات العسكرية المحدودة ومقاطع الفيديو الدعائية التي تم تعديلها بشكل كبير، ظل رد فعل إيران على تفريغ سفينة «سويس راجان» هادئاً ودبلوماسياً إلى حد كبير حتى الآن. و في ٢٨ آب/أغسطس، استدعت وزارة الخارجية الإيرانية القائم بأعمال السفارة السويسرية في طهران للتعبير عن «اعتراضها الشديد» على مصادرة النفط، ووصفت تلك الخطوة بأنها «إجراء غير مجدٍ على الإطلاق». (وقد عملت السفارة السويسرية منذ فترة طويلة كوسيط للاتصالات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران).

ومع ذلك، قد تفتعل إيران رد فعل متأخر في

المنطقة الرمادية من أجل تشويه مصداقية عمليات الانتشار العسكري الأخيرة لواشنطن (ربما حوالي منتصف أيلول/سبتمبر في الذكرى السنوية للحركة الاحتجاجية التي اندلعت في أعقاب مقتل مهسا أميني، وذلك لتوجيه الاهتمام الدولي بعيداً عن حملات القمع المحلية المتجددة). وفي الماضي، استولى «الحرس الثوري الإيراني» على قوارب صغيرة تنقل جنوداً أمريكيين وبريطانيين في لحظتين رئيسيتين: في آذار/مارس ٢٠٠٧، عندما كان مجلس الأمن الدولي يصوت على قرار جديد ضد البرنامج النووي الإيراني، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عندما كانت «خطة العمل الشاملة المشتركة» على وشك دخولها حيز التنفيذ (وفقاً لبعض التقارير، ضلّ كلا القاربين داخل المياه الإيرانية). كما استولت قوات طهران على سفن تجارية خلال تلك الفترات.

ومهما حدث، ستظل إيران والولايات المتحدة وإلى أجل غير مسمى في حالة من «الردع المتنازع عليه»، وهي حالة وصفها قائد «الحرس الثوري الإيراني» حسين سلامي في تموز/يوليو ٢٠٢٢ بأنها حركة «مستمرة من المد والجزر تحت سيطرة إيران».

ومن خلال إطلاق عمليات انتشار ومبادرات عسكرية شاملة لكافة المجالات، تتحرك الولايات المتحدة في الاتجاه الصحيح من خلال محاولة البقاء في طليعة الركب. ويذكرنا هذا الوضع بالتطورات الأخيرة في سوريا، حيث تراجع فجأةً السلوك العدواني الروسي ضد الطائرات الأمريكية بدون طيار بعد أن بدأت القوات الجوية الأمريكية، وفقاً لبعض التقارير، بتنظيم دوريات عدوانية لطائرات «إف-٣٥» فوق البلاد.

أما بالنسبة لاحتمال نشر «حرس البحرية الأمريكية» على متن سفن مدنية في الخليج، على افتراض أنه تم التغلب على جميع العقبات القانونية، فإن قرار وضع هؤلاء الأفراد بشكل عشوائي وهادئ على متن السفن العابرة يمكن أن يكون له تأثير رادع عام من خلال إرغام الوحدات الإيرانية على تخمين أي سفن لديها أو ليس لديها حماية مسلحة.

واستناداً إلى التجارب السابقة في مواقف مماثلة، يجب على أي فرق بحرية يتم استخدامها على هذا النحو تجنب الظهور الإعلامي وفرض الأمن التشغيلي الكامل. وينبغي أيضاً تمكينها من استخدام القوة اللازمة لحماية أنفسها وسفنها.

> **ستظل إيران وامريكا وإلى أجل غير مسمى في حالة من الردع المتنازع عليه**

ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كان الوضع الحالي يمثل تغييراً دائماً في سلوك إيران أم أنه مجرد انحراف عن المسار. إن الاحتمال الأخير هو الأكثر ترجيحاً. فالتاريخ يُظهر أن طهران ستتراجع عند مواجهتها خصوماً متحدين وذوي مصداقية وقدرة، لكن ينبغي على واشنطن وشركائها أن يتوقعوا أن يتم الاعتراض على هذا الردع على جميع المستويات.

*فرزين نديمي هو زميل أقدم في معهد واشنطن ومحلل متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية المتعلقة بإيران ومنطقة الخليج.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي